

التقرير المالي النصف سنوي

النصف الأول من سنة 2024



بنك متخصص في التنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي: بنك الجماعات الترابية

بفضل خبرة تزيد عن 60 سنة، يتموقع صندوق التجهيز الجماعي اليوم، باعتباره بنكا عموميا متخصصا في تمويل التنمية الترابية، كشريك تقني ومالي مميز للجماعات الترابية. ويعمل البنك باستمرار على تيسير ولوج زبنائه إلى رافعة الاقتراض لتمويل استثماراتهم ومشاريع التنمية الترابية، لا سيما من خلال حلول تمويل تتلاءم مع حاجياتهم.

وبالتزامه كبنك مسؤول، يحرص الصندوق على أن يندرج دوره في منطق التوظيف والتجديد على ضوء التطورات التي يعرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي. ويعمل باستمرار على أن تتلاءم خدماته وتدخلاته مع التحديات التي تواجهها الجماعات الترابية ومع أولويات التنمية الترابية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والانتقال نحو تنمية منخفضة الكربون، وتعزيز قدرة المجالات الترابية على مواجهة التغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، اتخذ البنك خيارا استراتيجيا يدمج عوامل الاستدامة "البيئية والاجتماعية والحكامة" في عملياته التمويلية وفي علاقاته مع الأطراف المشاركة. وقد أدى هذا الالتزام المسؤول بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة بالخصوص إلى إدماج معايير المخاطر البيئية والاجتماعية في التدبير الشامل للمخاطر وفي مسلسل اتخاذ القرار بالبنك.

وفي هذا الصدد، اعتمد البنك سياسة بيئية واجتماعية، دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، والتي تشكل إطارا مرجعيا يضيء الطابع الرسمي على التزامه بإدماج عوامل الاستدامة بشكل منهجي في عمليات الافتتاح وعمليات التمويل. ويستند التنزيل العملي لهذا الالتزام على مجموعة من الإجراءات والأدوات ذات الصلة، تمكن من تدبير فعال للمخاطر الكامنة في المشاريع المقدمة للتمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة البيئية والاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار جميع القوانين الوطنية ونصوصها التطبيقية بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي صادقت عليها المملكة لتطبيق تدابير الحماية البيئية والاجتماعية.

ويشكل إصرار الصندوق على تعزيز إضفاء البعد الأخضر على نشاطه، رهانا استراتيجيا، خاصة فيما يتعلق بزيادة مساهماته المالية المرتبطة بتطور مستوى الاستثمار الترابي وتغيير السلم المعمول به منذ بداية الشروع في تفعيل الجهوية المتقدمة.

هذا التطور يمكن الصندوق، في آن واحد، من مواكبة دينامية نمو المجالات الترابية والمساهمة في تنميتها الشاملة من خلال جلب بُعد إضافي على تدابيرها الرامية إلى تحسين ظروف ونوعية جودة حياة السكان المحليين. وهو مما يعزز تثمين المشاريع ذات التأثير الاجتماعي والبيئي القوي والمفيد للجماعات الترابية، مع التأكيد على أنه بموجب التصنيف البيئي والاجتماعي المتعلق بالنصف الأول من سنة 2024، فإن جميع المشاريع التي يمولها البنك تقريبا، تمثل الحد الأدنى من المخاطر التي تتم السيطرة عليها بسهولة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إدماج مبادئ الاستدامة والاهتمامات البيئية والمناخية، يشكل ميزة هامة للبنك، لا سيما في استراتيجية الانفتاح على السوق المالي الدولي التي تمكنه من الولوج إلى تمويلات تنافسية، بما في ذلك التمويلات المرتبطة بتمويل المناخ، لتقديم أفضل شروط المواكبة والتمويل لزبنائه.

الفهرس

5

أهم الأحداث وأهم الأرقام

10

نشاط القروض
إلى غاية 30 يونيو 2024

1. القروض الممنوحة والتزامات القروض
2. سحبات القروض
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة
4. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

19

تمويل النشاط
إلى غاية 30 يونيو 2024

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

23

النتائج والمؤشرات المالية
إلى غاية 30 يونيو 2024

1. مؤشرات الإستغلال
2. الحصيلة
3. المعاملات القانونية
4. الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2024



أهم الأحداث وأهم الأرقام

أهم الأحداث

ويؤكد الصندوق من خلال هذه العمليات الجديدة عزمه على مواكبة جهات المملكة في إنجاز مشاريعها الإستثمارية، لاسيما تلك ذات التأثير الاجتماعي القوي تماشياً مع السياسة البيئية والاجتماعية للبنك، والتي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، والتي تتميز بمسايرتها للقوانين الوطنية والمعاهدات التي صادقت عليها المملكة فيما يتعلق بالإستدامة، وتعزز ثقة الجماعات الترابية تجاه الصندوق كشريك مالي تاريخي.

ومن خلال التمويلات الجديدة الممنوحة للجماعات الترابية برسم النصف الأول من سنة 2024، بلغت الحقوق على الزبناء أكثر من 27 مليار درهم في متم يونيو 2024، أي بارتفاع قدره 2% على أساس سنوي.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن النصف الأول من سنة 2024 تميز برجوع نشاط القروض إلى مستواه الإعتيادي مقارنة مع سنة 2023، والتي تميزت بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع إستراتيجي يتميز بأهمية حجمه الإستثماري.

وعلى صعيد المؤشرات المالية، بلغ الناتج الصافي البنكي 326 مليون درهم في متم النصف الأول من سنة 2024، وهو مستوى مشابه لما تم تسجيله خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

ومن جهته، بلغ الناتج الصافي حوالي 177 مليون درهم في متم النصف الأول من سنة 2024، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة مع النصف الأول من سنة 2023. ويأخذ هذا التطور بعين الإعتبار إنخفاض الضريبة على الشركات، بعد الخصم الضريبي النسبي على مساهمة صندوق التجهيز الجماعي في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

واصل البنك، خلال النصف الأول من سنة 2024، تعزيز دوره كفاعل مرجعي متخصص في تمويل التنمية الترابية على الخصوص بفضل صلاصة أسسه وكذلك من خلال تفعيل الأوراش الهيكلية والتي مكنت المؤسسة من مواصلة مواكبة الجماعات الترابية في إنجاز مشاريعها الإستثمارية.

وفي متم النصف الأول من سنة 2024، بلغت إلتزامات القروض وسحوبات القروض، على التوالي، 1 505 مليون درهم و 817 مليون درهم، وساهمت في إنجاز العديد من المشاريع والتي همت مختلف قطاعات التدخل وإستفادت منها جميع أصناف الجماعات الترابية، مع هيمنة قوية للمجالس الجهوية. وبالفعل، أكدت الجهات صعودها في بنية القروض الممنوحة من طرف البنك خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تكاثف مشاريعها الإستثمارية، خاصة في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وتأكيداً على دورها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وقع الصندوق، خلال النصف الأول من سنة 2024، على إتفاقيتي تمويل مع جهتين، من خلال منح خطي إعتما:

« التوقيع، في مارس 2024، على إتفاقية تمويل مع جهة درعة-تافيلالت بمبلغ 1,7 مليار درهم، ترمي إلى تمويل المشاريع ذات الأولوية لبرنامج التنمية الجهوية لجهة درعة-تافيلالت 2022-2027، وتغطية جزء من مشاريع الجهة في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

« التوقيع، في ماي 2024، على إتفاقية تمويل مع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بمبلغ 1,3 مليار درهم، لتمويل المشاريع ذات الأولوية لبرنامج التنمية الجهوية للجهة، والتي تهدف بالخصوص إلى تعزيز الجاذبية الإقتصادية للمجالات الترابية للجهة.

وبهذا الإتفاق يرتفع الغلاف الإجمالي للتمويل الممنوح من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الصندوق إلى 400 مليون أورو، مما يعكس جودة الشراكة بين المؤسستين وقيمتهما المشتركة لمواكبة التنمية الترابية للمملكة ودعم المبادرات التنموية.

ويظل الإنفتاح على السوق الدولية ركناً أساسياً في إستراتيجية إعادة تمويل نشاط الصندوق وتنويع موارده، كما يشهد على ذلك غلاف التمويل التراكمي، الذي يبلغ حوالي 700 مليون أورو، المعبأ لدى المؤسسات المالية للتنمية خلال الفترة 2018-2024. كما يتميز نشاط إعادة تمويل البنك أيضاً بحضوره المنتظم في السوق المالي المغربي، خاصة سوق السندات.

تدبير المخاطر: إضفاء الطابع الرسمي على الإستراتيجية الشاملة للمخاطر وإلغاء إعلان السياسة العامة

وقد دعت تطورات المحيط التنظيمي والتنافسي للصندوق إلى إضفاء الطابع الرسمي على إطار جديد لتدبير المخاطر يمكنه من الإستجابة بشكل كامل لجميع هذه التحولات والتمكين من إدماج أفضل لممارسات تدبير المخاطر التي تمت ملاحظتها على مستوى الأبنك.

وفي هذا السياق، شرع الصندوق، خلال النصف الأول من سنة 2024، في تفعيل إستراتيجيته الشاملة الجديدة للمخاطر وتفرعاتها إلى إستراتيجيات وسياسات حسب نوع المخاطر، وكذا إطار القدرة على المخاطرة :

- « سياسة مخاطر القرض
- « سياسة المخاطر العملياتية
- « إستراتيجية تدبير وتغطية مخاطر الصرف
- « إستراتيجية تدبير مخاطر السيولة
- « إستراتيجية تدبير مخاطر معدلات الفائدة
- « سياسة المطابقة
- « السياسة البيئية والإجتماعية
- « سياسة الأمن السيبراني
- « السياسة التعريفية

وقد دخلت إستراتيجية المخاطر الشاملة الجديدة هذه، والتي تلغي بيان السياسة العامة للصندوق التي يعود تاريخها إلى سنة 1993، حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

واصل الصندوق، خلال النصف الأول من سنة 2024، تفعيل مشاريعه الهيكلية، لجعل المؤسسة أكثر إنسجاماً مع محيطها والإستجابة بشكل فعال للحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية لتمويل مشاريعها الإستثمارية :

ديمومة الموارد، ركيزة إستراتيجية تمويل ومواكبة الدينامية الترابية

لمواكبة دينامية نمو المجالات الترابية، إتخذ البنك، خلال السنوات الأخيرة، العديد من الإجراءات من أجل ديمومة وتنويع مصادر تمويله والقدرة على تقديم أفضل شروط التمويل للجماعات الترابية. بالفعل، وبفضل إستراتيجيته المالية المنفتحة على السوق الدولية وصلابة أسسه، نجح الصندوق، في غياب ودائع الزبناء، في تعبئة الموارد لتمويل نشاطه، سواء على مستوى السوق المالي الوطني أو على مستوى المؤسسات المالية الدولية الرائدة.

ولتحقيق هذا الهدف، يحرص الصندوق على تعزيز مباحثاته مع المؤسسات المالية للتنمية، من أجل إعداد عمليات السحب على خطوط الإعتماد المتعاقد بشأنها، حسب تطور حاجيات البنك وشروط السوق.

هكذا، وفي سياق نجاح العمليات التي تمت بلورتها منذ سنة 2018 مع المؤسسات الدولية والتي تم التفاوض بشأنها إعتماًداً فقط على إنجازات المؤسسة على مستوى الملاءة والصلابة المالية، وقع الصندوق والبنك الإفريقي للتنمية، في مارس 2024، على إتفاق قرض بقيمة 100 مليون أورو لتمويل مشاريع إستثمارية جديدة وبنية تحتية مستدامة، تبنيتها الجماعات الترابية.

وتهدف هذه العملية إلى تعزيز وتحديث عرض خدمات عمومية، خاصة في الوسط القروي، وإحداث أنشطة إقتصادية جديدة وفرص للإستثمار والتشغيل للمساهمة في تحسين ظروف عيش السكان المحليين.

كما وقع الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية، في أبريل 2024، إتفاق تمويل جديد بمبلغ 100 مليون أورو، موجهاً أساساً إلى تمويل المشاريع المجالية التي تساهم في صمود المجالات الترابية للمملكة في مواجهة آثار تغير المناخ ومواكبة نموها ودعم عملياتها التنموية.

إضفاء الطابع الرسمي على سياسة الصندوق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام الصندوق بإضفاء الطابع الرسمي على سياسته المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد هذه السياسة، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2024، المبادئ الأساسية التي إعتد بها البنك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

إلتزام قوي بمكافحة الفساد

دخلت سياسة مكافحة الفساد الخاصة بالصندوق حيز التنفيذ في 1 مارس 2024، في إطار إمتثال الصندوق للمقتضيات وتوجيه والي بنك المغرب رقم 1/W/2022 المتعلق بالوقاية وتدابير مخاطر الفساد من طرف مؤسسات الإئتمان والتي دخلت حيز التنفيذ في 19 ماي 2023، بالإضافة إلى دليل مكافحة الفساد الذي تم إعداده في إطار إتفاقية التعاون في مجال الوقاية ومكافحة الفساد في القطاع المالي.

وتحدد هذه السياسة المبادئ الأساسية التي ينفذها البنك في مكافحة الفساد وتحدد المكونات الرئيسية لنظام مكافحة الفساد المعتمدة من طرف الصندوق والتي تمكنه من معرفة والوقاية وإكتشاف ومعالجة أي عمل فساد، وبصفة عامة، كل ما من شأنه إنتهاك النزاهة.

تعزيز منظومة الأخلاقيات والسلوك المهني

في إطار تعزيز منظومة الأخلاقيات والسلوك المهني، عمل الصندوق خلال سنة 2024 على تحديث "مدونة الأخلاقيات" الخاصة به، والتي أصبح اسمها "مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني"، مع مراعاة المتطلبات التشريعية والتنظيمية الجديدة، ولا سيما مقتضيات توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022، المتعلق بالوقاية وتدابير مخاطر الفساد من طرف مؤسسات الإئتمان.

تتضمن مدونة الأخلاق والسلوك المهني الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2024، بشكل خاص، مقتضيات جديدة تتعلق بمكافحة الفساد واستغلال النفوذ وكذلك إنشاء نظام إنذار أخلاقي وتدابير حالات تضارب المصالح.

إستراتيجية الإستدامة لفائدة التنمية الترابية المستدامة

في إطار رؤيته الإستراتيجية المتعلقة بالإستدامة، يحرص البنك على التحكم في المخاطر البيئية والإجتماعية للمشاريع الممولة لضمان المطابقة مع القوانين الوطنية وأفضل الممارسات الدولية. وتهدف عملية الافتحاص البيئي والإجتماعي المعتمدة إلى منح تصنيف للمخاطر البيئية والإجتماعية لكل مشروع مع تحديد تدابير التخفيف المتعلقة به والضرورية لتقليل هذه المخاطر لتبلغ مستويات مقبولة.

وفي إطار مواصلة مجهوداته التحسينية لضمان المسيرة التدريجية لعملياته مع أفضل المعايير الدولية، يواصل البنك إجراءاته الإستباقية فيما يتعلق بالأخذ بعين الإعتبار القضايا البيئية والإجتماعية من خلال إدماج مكون "المخاطر المناخية" الجديد في نظام التدبير الشامل للمخاطر وفي قراراته التمويلية.

وفي هذا السياق، قام البنك، تماشيا مع خطة عمله المتعلقة بالمناخ، بتعزيز قدراته ووضع الوسائل والأدوات التقنية لتدبير المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ. وتمكن هذه الأدوات من تحديد وتقييم المشاريع التي تحمل فوائد مناخية مشتركة والمصادقة عليها والتأكد من قدرتها على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ.

ومكن مستوى النضج المكتسب فيما يتعلق بالتحكم في المخاطر البيئية والإجتماعية والتقدم المحرز في إدماج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، البنك من تعزيز نجاعته خارج نطاق التمويل.

وهكذا يسعى البنك إلى تجسيد هذا التقدم من خلال تحيين سياسته ومساطره البيئية والإجتماعية، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2022، من خلال إدماج المكون الجديد "مخاطر مناخية". وقد مكن هذا التطور، المنسجم مع الرؤية الإستراتيجية للبنك لفائدة التنمية الترابية المستدامة، من تلبية المتطلبات الضرورية للولوج إلى تمويلات مانحي الأموال الدوليين.

المطابقة والحكامة

تميز النصف الأول من سنة 2024 بدخول حيز التنفيذ العديد من الوثائق والسياسات والتي تندرج في إرادة المؤسسة إعتداد أفضل المعايير والممارسات المطبقة على مؤسسات الإئتمان. ومن خلال هذه المقاربة الصارمة، يحرص البنك على تعزيز حكامته، مع ضمان التدبير الأمثل للمخاطر والرفع من شفافية نشاطه.

بملايين الدراهم

أهم الأرقام للنصف الأول من سنة 2024

بلغ الناتج الصافي البنكي 326 مليون درهم، في متم النصف الأول من سنة 2024، وهو مستوى مشابه لما تم تسجيله خلال نفس الفترة من سنة 2023. بلغت التزامات القروض وسحوبات القروض على التوالي، 1 505 مليون درهم و817 مليون درهم، في متم النصف الأول من سنة 2024، ومكنت الصندوق من المساهمة في تمويل عدة مشاريع لفائدة الجماعات الترابية، همت قطاعات تدخل مختلف.

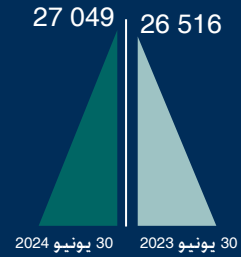
تجدر الإشارة إلى أن النصف الأول من سنة 2024، تميز برجوع نشاط القروض إلى مستوى الاعتيادي بالمقارنة مع سنة 2023 والتي تميزت بالتمويل المشترك للصندوق لمشروع استراتيجي ذو منفعة وطنية وطابع استثنائي يتميز بأهمية حجمه الاستثماري.

وبفضل هذه التمويلات الجديدة بلغت الحقوق على الزبناء أكثر من 27 مليار درهم عند متم النصف الأول من سنة 2024، أي بارتفاع بلغ 2% سنويا.

الناتج الصافي البنكي



الحقوق على الزبناء

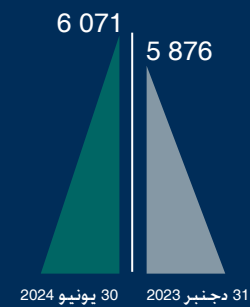


الناتج الصافي



بلغ الناتج الصافي في متم النصف الأول من سنة 2024، حوالي 177 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023. ويأخذ هذا التطور بعين الاعتبار، تخفيض الضريبة على الشركات، بعد الخصم الضريبي المتعلق بنسبة مساهمة صندوق التجهيز الجماعي في الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

الأموال الذاتية والمماثلة



تجاوزت الأموال الذاتية والمماثلة 6 مليار درهم في متم النصف الأول من سنة 2024، مسجلة ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة مع متم سنة 2023، مما مكن البنك من تعزيز قاعدته المالية ومواصلة مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.

معدل الحقوق معلقة الأداء



انخفاض معدل الحقوق المعلقة الأداء والذي استقر في مستوى منخفض نسبيا بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل حتى تاريخه، وتبعية تحصيل الديون الصارم، مما يعكس جودة محفظة البنك.



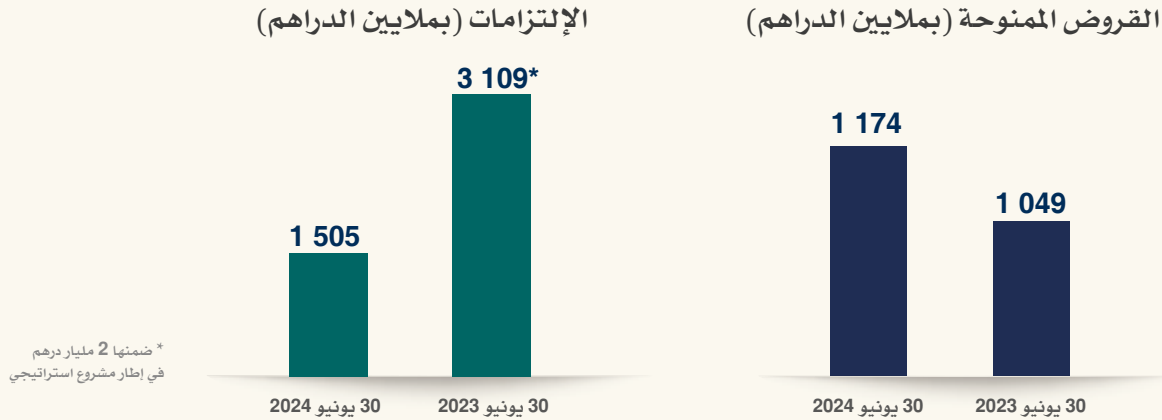
نشاط القروض إلى غاية 30 يونيو 2024

نشاط القروض إلى غاية 30 يونيو 2024

1. القروض الممنوحة والتزامات القروض

بلغت القروض الممنوحة برسم النصف الأول من سنة 2024 ما يناهز 1,2 مليار درهم، مسجلة إرتفاعا بلغت نسبته 12% مقارنة مع النصف الأول من سنة 2023، حيث استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من إلتزامات القروض مع هيمنة قوية للمجالس الجهوية، والتي بلغت حصتها حوالي 94% في 30 يونيو 2024، مؤكدة بذلك صعودها القوي خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تكاثف مشاريعها الإستثمارية، خاصة في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وهكذا، همت القروض الممنوحة تمويل 14 مشروعا لفائدة 8 جماعات ترابية وغطت 7 قطاعات التدخل، بقيمة إستثمارية إجمالية تناهز 2 مليار درهم. كما همت هذه التمويلات أساسا إنجاز مشاريع بناء البنيات التحتية الطرقية بنسبة 56%، خاصة في إطار برنامج الحد من الفوارق الترابية والإجتماعية، ومشاريع التهيئة الحضرية بنسبة 14%، ومشاريع بناء البنية التحتية المتعلقة بالمستشفيات بنسبة 12%.



من جهتها، بلغت التزامات القروض أكثر من 1,5 مليار درهم برسم النصف الأول من سنة 2024، مسجلة بذلك رجوعاً إلى المستوى الاعتيادي بالمقارنة مع سنة 2023، والتي تميزت بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع استراتيجي ذو منفعة وطنية، وطابع استثنائي، تميز بأهمية حجمه الاستثماري. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 55% من هذه التمويلات تتعلق ببلورة قروض ممنوحة إلى التزامات خلال نفس السنة، أي بمستوى أعلى من ذلك المسجل في نفس الفترة من السنة الماضية، والذي بلغ 17%.

وهكذا فقد همت التزامات القروض برسم النصف الأول من سنة 2024، إنجاز 11 مشروعا غطت 5 قطاعات، لفائدة 10 جماعات ترابية، بمبلغ استثمار إجمالي ناهز 2,5 مليار درهم.

توزيع التزامات القروض حسب صنف المقترض

يوضح الجدول التالي توزيع التزامات القروض حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2024 :

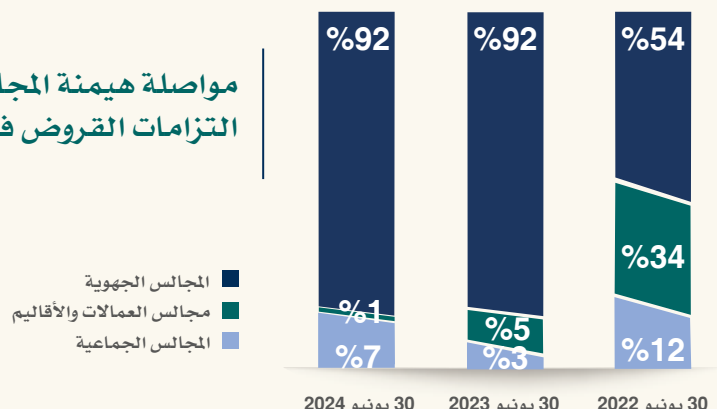
30 يونيو 2024	30 يونيو 2023	30 يونيو 2022	الجماعات الترابية
بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	الحصة %
92%	92%	54%	المجالس الجهوية
1 388	2 876*	965	مجالس العمالات والأقاليم
1%	5%	34%	المجالس الجماعية
6	143	620	
7%	3%	12%	
111	90	223	
100%	100%	100%	المجموع
1 505	3 109	1 808	

*ضمنها مبلغ 2 مليار درهم في إطار المشروع الاستراتيجي السالف الذكر

استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من التزامات القروض خلال النصف الأول من سنة 2024 مع هيمنة المجالس الجهوية، التي تواصل ارتفاع حصتها في بنية التزامات القروض لتمثل أكثر من 92% في النصف الأول من سنة 2024، أي ما يمثل تقريبا الحجم الإجمالي للقروض الملتزم بها، تليها المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم على التوالي بنسبة 7%، و1% من الإلتزامات في متم يونيو 2024.

تطور بنية التزامات القروض حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2022 – 2024

مواصلة هيمنة المجالس الجهوية في بنية التزامات القروض في 30 يونيو 2024



« شكلت حصة إلتزامات القروض لفائدة المجالس الجهوية 92% من الحجم الإجمالي لإلتزامات القروض، في 30 يونيو 2024، وهو ما يعادل مبلغ 1 388 مليون درهم، مؤكدة بذلك مواصلة هيمنتها في بنية إلتزامات القروض المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ويعزى ذلك إلى تكاثف المشاريع الترابية التي أطلقتها الجهات، ولا سيما تلك التي تدخل في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في الوسط القروي، والتي تمثل ما يقرب من 78% من إلتزامات القروض الممنوحة للمجالس الجهوية، والتي همت بالأساس إنجاز مشاريع فك العزلة الطرقية من خلال بناء وتعزيز البنية التحتية الطرقية. كما غطت هذه الإلتزامات أيضا تمويل مشاريع التطهير السائل، وتطوير موقع سياحي وطني، وكذا إحداث منطقة لوجستية مخصصة لتأمين العرض الجهوي في مجال إستقبال أنشطة إقتصادية.

« مثلت إلتزامات القروض لفائدة المجالس الجماعية 7% من الحجم الإجمالي في نهاية يونيو 2024، حيث بلغت 111 مليون درهم، منها حوالي 68% تتعلق بإنجاز مشاريع إعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء الناقصة التجهيز. كما همت هذه التمويلات إنجاز مشاريع حماية البيئة، من خلال إعادة إستعمال المياه العادمة.

« بلغ حجم إلتزامات القروض لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 6 مليون درهم، وهمت بالأساس إنجاز مشاريع في إطار برامج التنمية الترابية.

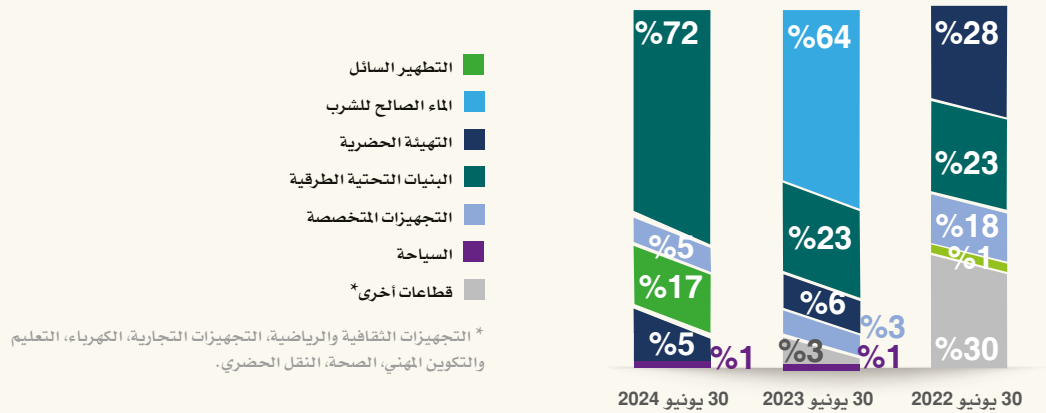
توزيع إلتزامات القروض حسب القطاع

يعرض الجدول التالي توزيع إلتزامات القروض حسب القطاع إلى غاية 30 يونيو 2024 :

القطاعات	30 يونيو 2024		30 يونيو 2023		30 يونيو 2022	
	بملايين الدرهم	%	بملايين الدرهم	%	بملايين الدرهم	%
التهيئة الحضرية	79	5%	181	6%	511	28%
البنيات التحتية الطرقية	1 085	72%	723	23%	417	23%
التجهيزات المتخصصة	80	5%	85	3%	330	18%
التطهير السائل	251	17%	-	-	18	1%
التجهيزات الثقافية والرياضية	-	-	5	0,20%	82	5%
الماء الصالح للشرب	-	-	2 000	64%	-	-
التجهيزات التجارية	-	-	-	-	60	3%
الكهرباء	-	-	84	3%	65	4%
التعليم والتكوين المهني	-	-	10	0,30%	170	10%
الصحة	-	-	-	-	25	1%
النقل الحضري	-	-	-	-	130	7%
السياحة	10	1%	21	0,70%	-	-
المجموع	1 505	100%	3 109	100%	1 808	100%

يظهر تحليل توزيع إلتزامات القروض حسب قطاع التدخل هيمنة قطاعي البنيات التحتية الطرقية والتطهير السائل، حيث بلغت حصتهما 89% من حجم إلتزامات القروض في متم يونيو 2024.

تطور بنية التزامات القروض حسب القطاع إلى غاية 30 يونيو 2022 - 2024



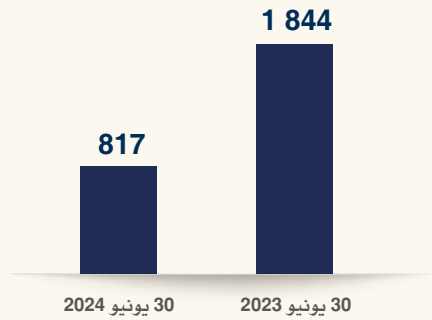
هيمنة قطاع البنيات التحتية الطرقية في بنية إلتزامات القروض في متم يونيو 2024

- « يواصل قطاع البنيات التحتية الطرقية إحتلال مكانة مهمة في بنية إلتزامات القروض بحصة بلغت 72% من الحجم الإجمالي في متم يونيو 2024، أي بمبلغ يفوق 1 مليار درهم، مسجلا بذلك إرتفاعا قويا مقارنة بالمستوى المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أن جل إلتزامات القروض تهم تمويل مشاريع في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية في الوسط القروي. ومن خلال هذه الإلتزامات، ساهم الصندوق، على وجه الخصوص، في فك العزلة عن الدواوير عبر بناء روابط طرقية ومنشآت فنية، إلى جانب تهيئة طرق مصنفة.
- « إحتل قطاع التطهير السائل المرتبة الثانية في بنية إلتزامات القروض إلى غاية 30 يونيو 2024، بحصة ناهزت 17%، أي ما يعادل 251 مليون درهم، مخصصة لتحسين الولوج إلى شبكات التطهير السائل وحماية البيئة، خاصة من خلال مشاريع معالجة المياه العادمة.
- « واصلت حصة قطاع التهيئة الحضرية، الذي كان مهيمنا فيما مضى، تراجعها خلال النصف الأول من سنة 2024، لفائدة القطاعات الأخرى، إذ لم تمثل سوى 5% من إجمالي حجم إلتزامات القروض في متم يونيو 2024، بمبلغ 79 مليون درهم. وبالتالي، فقد تمكن الصندوق من خلال هذه الإلتزامات من المساهمة بشكل أساسي في تمويل مشاريع إعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء الناقصة التجهيز وتهيئة الطرق المهيكلة. واهتمت هذه التمويلات أساسا أشغال تهيئة الطرق والإنارة العمومية وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، خاصة في إطار تنفيذ برامج التنمية الترابية.
- « مثلت إلتزامات القروض المتعلقة بقطاع التجهيزات المتخصصة 5% من الحجم الإجمالي للإلتزامات في 30 يونيو 2024، أي ما يبلغ 80 مليون درهم، مخصصة لتمويل العرض الجهوي في مجال إستقبال الأنشطة الإقتصادية، من خلال إحداث منصة لوجستية جهوية، تمكن من إعطاء دينامية لجاذبية المناطق المستهدفة.
- « وشكل قطاع السياحة ما يقارب 1% من الحجم الإجمالي للإلتزامات القروض في متم يونيو 2024، واهتمت تهيئة موقع سياحي وطني، في إطار تنفيذ برنامج تنمية السياحة الجهوية.

2. سحبوات القروض

على غرار إلتزامات القروض، تميز حجم سحبوات القروض بالعودة إلى مستوى إعتيادي خلال النصف الأول من سنة 2024 مقارنة مع النصف الأول من سنة 2023، ليبلغ 817 مليون درهم في متم يونيو 2024. وهمت هذه التمويلات، أساسا، إنجاز مشاريع مهيكلية تتعلق، على وجه الخصوص، بتعزيز شبكات التطهير السائل، وبناء محطات معالجة المياه العادمة وإنجاز البنية التحتية الطرقية، وتحديث التجهيزات الاجتماعية والثقافية وكذلك بناء وتهيئة المؤسسات المخصصة للتعليم والصحة.

سحبوات القروض (بملايين الدراهم)



تميز النصف الأول من سنة 2024 بـرجوع نشاط القروض إلى مستوى إعتيادي مقارنة مع سنة 2023، والذي تميز بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع إستراتيجي ذو منفعة وطنية، وطابع إستثنائي، والذي يتميز بأهمية حجمه الإستثماري

ساهم الصندوق من خلال هذه السحبوات في تمويل 35 مشروعا لفائدة 18 جماعة ترابية، همت إستثمارات مهيكلية في إطار برامج التنمية الحضرية، وبرامج التنمية الجهوية، وكذا برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

توزيع سحوبات القروض حسب صنف المقترض

تتوزع سحوبات القروض حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2024 على الشكل التالي:

30 يونيو 2024	30 يونيو 2023	30 يونيو 2022	الجماعات الترابية
الحصة بملايين الدرهم ب %	الحصة بملايين الدرهم ب %	الحصة بملايين الدرهم ب %	
82% 668	89% 1 651	51% 665	المجالس الجهوية
9% 73	5% 88	39% 515	مجالس العمالات والأقاليم
9% 76	6% 105	10% 131	المجالس الجماعية
100% 817	100% 1 844	100% 1 311	المجموع

استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من سحوبات القروض، خلال النصف الأول من سنة 2024، مع هيمنة المجالس الجهوية، والتي مثلت 82% من الحجم الإجمالي لسحوبات القروض في 30 يونيو 2024، تليها مجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية بنسبة 9% لكل صنف من المقترضين.

تطور بنية سحوبات القروض حسب صنف المقترض إلى غاية 30 يونيو 2022-2024

مواصلة هيمنة المجالس الجهوية في بنية سحوبات القروض برسم النصف الأول من سنة 2024



« تواصل المجالس الجهوية هيمنتها في بنية سحوبات القروض، بحصة تناهز 82% من الحجم الإجمالي عند متم يونيو 2024، بمبلغ 668 مليون درهم. وقد غطت هذه السحوبات، والتي يندرج ما يقرب من 54% منها في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، بشكل خاص، تمويل مشاريع التطهير السائل، وبناء محطات معالجة المياه العادمة، والبنية التحتية الطرقية والمؤسسات المخصصة للتعليم والصحة في عقود البرنامج بين الدولة والجهات وكذلك تحديث التجهيزات المتخصصة وبناء التجهيزات الاجتماعية والثقافية والرياضية.

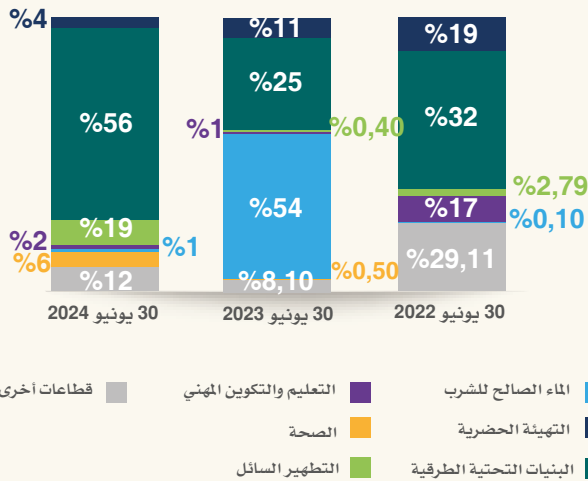
« بلغ حجم سحوبات القروض لفائدة المجالس الجماعية 76 مليون درهم، أي أكثر من 9% من إجمالي سحوبات القروض إلى غاية 30 يونيو 2024. وقد همت هذه التمويلات تعزيز البنية التحتية الأساسية وإعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء الناقصة التجهيز وكذا تحديث التجهيزات الاجتماعية والثقافية وإنجاز شبكة التطهير السائل ومحطة لمعالجة المياه العادمة.

« بلغت سحوبات القروض لفائدة مجالس العمالات والأقاليم أكثر من 73 مليون درهم، أي بنسبة 9% من الحجم الإجمالي للسحوبات إلى غاية 30 يونيو 2024.

توزيع سحبوبات القروض حسب القطاع

يعرض الجدول التالي توزيع سحبوبات القروض حسب القطاع إلى غاية 30 يونيو 2024 :

تطور بنية سحبوبات القروض حسب القطاع إلى غاية 30 يونيو 2022-2024



* التجهيزات الثقافية والرياضية، الكهرباء، التجهيزات التجارية، النقل الحضري، التجهيزات المتخصصة، الدراسات

القطاعات	30 يونيو 2022	30 يونيو 2023	30 يونيو 2024
التهنية الحضرية	254	204	36
البنيات التحتية الطرقية	418	463	454
التطهير السائل	36,90	7	153
التجهيزات الثقافية والرياضية	26	28	33
الكهرباء	0,90	64	37
التجهيزات التجارية	68	42	-
النقل الحضري	120	12	-
التجهيزات المتخصصة	169	2	36
الماء الصالح للشرب	1	1 000	9
الدراسات	0,20	-	-
التعليم والتكوين المهني	217	13	12
الصحة	-	9	47
المجموع	1 311	1 844	817

ويظهر تحليل توزيع سحبوبات القروض حسب القطاع هيمنة قطاعي البنيات التحتية الطرقية والتطهير السائل، حيث شكلت حصتهما الإجمالية 75% من سحبوبات القروض إلى غاية 30 يونيو 2024.

هيمنة قطاعي البنيات التحتية الطرقية والتطهير السائل في بنية سحبوبات القروض برسم النصف الأول لسنة 2024

« لا يزال قطاع البنيات التحتية الطرقية يحتل مكانة مهمة في بنية سحبوبات القروض حيث مثل ما يقرب من 56% من الحجم الإجمالي عند متم يونيو 2024، وهمت أساسا مشاريع تعزيز الشبكات الطرقية من خلال بناء طرق الربط ومنشآت فنية لا سيما في إطار برامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، وكذا تهنية الطرق السريعة والمدارية لتخفيف الازدحام في التجمعات الحضرية الكبرى.

« شهد قطاع التطهير السائل زيادة حصته لتصل إلى 19% من الحجم الإجمالي للسحوبات في متم يونيو 2024، مقابل 0,40% في متم يونيو 2023 و2,8% في متم يونيو 2022. وهمت هذه التمويلات، بالأساس، بناء محطات معالجة المياه العادمة الرامية إلى حماية البيئة وإعادة استخدام المياه العادمة.

« يؤكد قطاع التهنية الحضرية الاتجاه التنازلي المسجل خلال السنوات الأخيرة بحصة قدرها 4% من الحجم الإجمالي لسحوبات القروض إلى غاية 30 يونيو 2024. وهمت هذه التمويلات، أساسا، تهنية الطرق المهيكلة وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز.

« مثل قطاع الكهرباء 4% من حجم سحبوبات القروض في متم يونيو 2024، وهم تمويل مشاريع النجاعة الطاقية لشبكة الإنارة العمومية وكهربة الوسط القروي في إطار برامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

« كما غطت سحبوبات القروض إلى غاية 30 يونيو 2024 قطاعات التعليم والتكوين المهني وكذلك قطاع الصحة في إطار العقود بين الدولة والجهات، المنبثقة عن برامج التنمية الجهوية الأولى. واستفاد هذان القطاعان من تمويل ناهز 60 مليون درهم، وهمت إعادة تأهيل مركب جامعي وكذا تهنية مراكز مكافحة الهشاشة وبناء مستشفى للقرب.

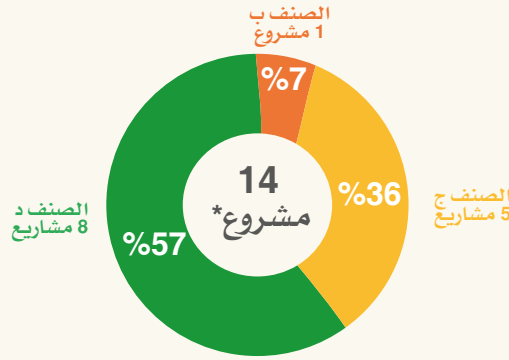
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة

في إطار تقييمه للمشاريع المعروضة للتمويل من طرفه، يقوم الصندوق بشكل منهجي بتقييم الرهانات البيئية والاجتماعية، من أجل الحرص على تقدير وتدبير أفضل للمخاطر المرتبطة بها، وذلك طبقا للقوانين الوطنية والممارسات الفضلى المعمول بها دوليا في هذا المجال.

ويتجلى من التنقيط الناتج عن تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الـ 14 الممنوحة برسم النصف الأول من سنة 2024، أن:

- « 57% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الصف د" الذي يضم المشاريع ذات مخاطر دنيا، وتظل آثارها المحتملة متحكم فيها؛
 - « 36% من المشاريع الممولة مصنفة في "الصف ج"، الذي يضم المشاريع ذات مخاطر دنيا تتطلب إتخاذ بعض الإجراءات الخاصة للتخفيف منها؛
 - « 7% من المشاريع الممولة مصنفة في "الصف ب" الذي يضم المشاريع ذات المخاطر المحدودة التي تتطلب مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في دراسات التأثير البيئي والاجتماعي التي تم إنجازها.
- بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إحصاء أي مشروع من "الصف أ". وهو الصف الذي يضم المشاريع التي من شأنها التسبب في تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، قد تكون مهمة، أو شديدة أو دائمة أو يصعب التحكم فيها.

توزيع المشاريع حسب صف المخاطر البيئية والاجتماعية



* مشاريع مستفيدة من القروض الممنوحة في النصف الأول من سنة 2024

جل المشاريع الممولة من طرف البنك خلال النصف الأول من سنة 2024،
مشاريع ذات مخاطر بيئية واجتماعية دنيا

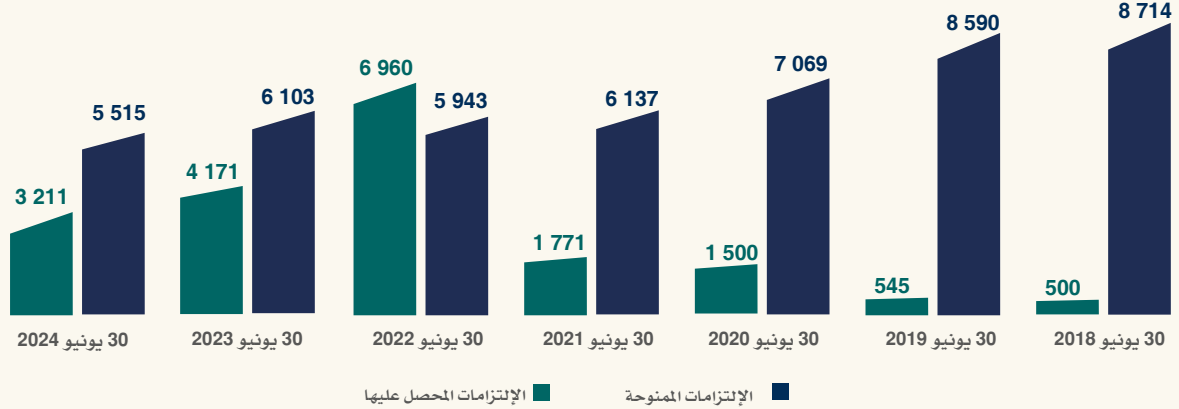
4. وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة

بلغت إلتزامات التمويل التي منحها صندوق التجهيز الجماعي لزيائنه 5 515 مليون درهم إلى غاية 30 يونيو 2024. وقد تطورت هذه الإلتزامات من شهر دجنبر 2023 إلى يونيو 2024 على النحو التالي:

وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة إلى غاية 30 يونيو 2024 (بملايين الدراهم)

الوضعية إلى غاية 31 دجنبر 2023	4 991
الإلتزامات الجديدة	1 505
السحوبات	817
الإلغاءات	164
الوضعية إلى غاية 30 يونيو 2024	5 515

تطور حجم الالتزامات خارج الحصيلة إلى غاية 30 يونيو 2018 – 2024 (بملايين الدراهم)



التقارب التدريجي لمستوى الالتزامات الممنوحة مع مستوى الالتزامات المحصل عليها

في إطار التدبير الأمثل المستمر لمطابقة الأصول/الخصوم، حرص البنك خلال السنوات الأخيرة على التقارب بين مستوى الالتزامات الممنوحة والالتزامات المحصل عليها من أجل تعزيز أرصدة ميزانيته وضمان تدبير أفضل لمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة .

كما واصل البنك تطهير محفظة الالتزامات خارج الحصيلة، وذلك بفضل حملات التحسيس وإجراءات ربط الاتصال مع الجماعات الترابية. ومكنت هذه العملية، من إلغاء مبلغ إجمالي يناهز 164 مليون درهم خلال النصف الأول من سنة 2024، مع التذكير بأن الصندوق قام بإلغاء ما يناهز 1 980 مليون درهم خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2023.

إلى جانب سحب القروض المرتبطة بالنشاط الاعتيادي، مكنت هذه المنهجية من تقليص الحجم الإجمالي للالتزامات خارج الحصيلة للبنك، بحوالي 37% في 30 يونيو 2024 مقارنة بالمستوى المسجل في 30 يونيو 2018، منتقلا من 8,7 مليار درهم في متم يونيو 2018 إلى 5,5 مليار درهم في متم يونيو 2024، منها أكثر من 63% قروض حديثة تم الالتزام بها لأقل من 3 سنوات.



تمويل النشاط إلى غاية 30 يونيو 2024

تمويل النشاط إلى غاية 30 يونيو 2024

1. تطور الموارد

بلغت موارد الصندوق 4 931 مليون درهم إلى غاية 30 يونيو 2024، وتشكلت أساساً من إستخلاص الأقساط السنوية بمبلغ 3 033 مليون درهم، أي ما يناهز 62 من مجموع الموارد، كما يتبين من خلال الجدول التالي:

(بملايين الدراهم)

الموارد	في 30 يونيو 2023	في 30 يونيو 2024	الحصة في 30 يونيو 2024 ب %
إستخلاص الأقساط السنوية	3 246	3 033	62%
موارد الإقتراضات	500	1 092	22%
آخر (فوائد، فوائد على التسبيقات، القيمة المضافة للتوظيفات...)	8	21	0,4%
تسديد التسبيقات لأجل	-	700	14%
جاري التسبيقات على السوق النقدي	-	50	1%
الرصيد الأولي	55	35	0,7%
مجموع الموارد	3 809	4 931	100%

إستخلاص الأقساط السنوية

بلغ إستخلاص الأقساط السنوية مبلغ إجمالي قدره 3 033 مليون درهم، حيث يُظهر توزيعها حسب الأقدمية هيمنة مستحقات سنة 2024، التي تمثل 99,68% من مجموع المبالغ المستخلصة، وهو ما يعادل 3 023 مليون درهم. فيما همت باقي المبالغ المستخلصة مستحقات ما قبل سنة 2024، والتي تمثل 0,32% من مجموع المبالغ المستخلصة، أي ما يعادل 10 مليون درهم.

موارد الاقتراضات

تتكون موارد الصندوق أساساً من الاقتراض على المدى المتوسط والطويل، والتي تمت تعبئتها على السوق المالي الداخلي من خلال قروض بنكية، واقتراضات سندية، وشهادات إيداع، إلى جانب اقتراضات خارجية مبرمة مع مانحي أموال أجنبية.

من جهة أخرى، وحسب حاجياته وشروط السوق المالي، يلجأ الصندوق أحياناً إلى موارد مؤقتة قصيرة المدى، في انتظار تحويلها إلى تمويلات على المدى المتوسط والطويل.

وبالموازاة مع تعبئة الموارد اللازمة لتمويل النشاط برسم نصف السنة الأول من سنة 2024، اتخذ الصندوق عدة إجراءات ترمي إلى ديمومة موارده وتنويعها مع التذكير بأن الصندوق لا يتوفر على ودائع زينائه.

تمويلات لدى المؤسسات المالية للتنمية

في إطار استراتيجيته المالية المفتوحة على التمويلات الخارجية، واصل صندوق التجهيز الجماعي، مباحثاته مع المؤسسات المالية للتنمية لتحقيق هدفين:

- إعداد السحوبات على الخطوط المتعاقد بشأنها، حسب تطور حاجيات البنك وشروط السوق؛
- مواصلة دراسة الفرص الجديدة للشراكات المالية من أجل بلورة اتفاقيات تمويل جديدة.

وهكذا أبرم الصندوق اتفاقيتي تمويل جديدتين خلال النصف الأول من سنة 2024 بمبلغ إجمالي قدره 200 مليون أورو.

بالفعل، وقع الصندوق والبنك الإفريقي للتنمية، في مارس 2024، اتفاقية قرض بمبلغ 100 مليون أورو، لتمويل مشاريع استثمار وبنيات تحتية مستدامة جديدة، لفائدة الجماعات الترابية.

وفي سياق النجاح الذي حققته العمليات السابقة، وقع الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية، في أبريل 2024، اتفاقية تمويل جديدة بمبلغ 100 مليون أورو، موجهة أساساً إلى تمويل المشاريع المجالية التي تساهم في صمود المناطق في مواجهة تأثيرات التغير المناخي ومواكبة تنمية مناطق المملكة ودعم تدابيرها التنموية.

ويشكل الانفتاح على المستوى الدولي عنصراً أساسياً في استراتيجية إعادة تمويل نشاط الصندوق وتنويع موارده، لا سيما من خلال التمويلات لدى المؤسسات المالية للتنمية.

قروض بنكية

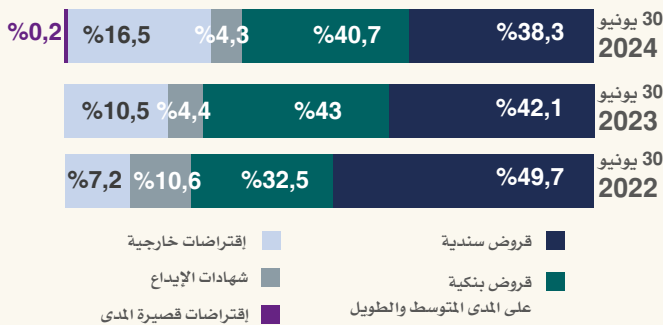
تواصل موارد السوق الداخلي هيئتها على بنية الدين، وتمثل حوالي 83,5% من جاري الإقتراضات إلى غاية 30 يونيو 2024.

ولكن تجدر الإشارة إلى الزيادة المتواصلة لحصة الإقتراضات الخارجية في الدين الإجمالي للصندوق، على إثر تعبئة مبلغ إجمالي قدره 250 مليون أورو خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية يونيو 2024، برسم خطوط اعتماد تم التعاقد بشأنها مع المؤسسات المالية للتنمية. وبالتالي، تجدر الإشارة أنه بمناسبة كل سحب من القروض الدولية، يحرص الصندوق على وضع تغطية شاملة ضد مخاطر الصرف سواء في مدتها أو في مبالغها.

بنية الدين حسب صنف الإقتراض

يتشكل دين صندوق التجهيز الجماعي، إلى غاية 30 يونيو 2024 بشكل أساسي من قروض بنكية طويلة المدى، يمثل جاريها 40,7%، وقروض سنديّة بنسبة 38,3% من الجاري الإجمالي، تليها الإقتراضات الخارجية وشهادات الإيداع والتي يمثل جاريها، على التوالي، 16,5% و 4,3% من إجمالي جاري الإقتراضات.

توزيع الدين حسب صنف الإقتراض



وتعكس بنية الدين حسب نوع المقرض إستراتيجية تعبئة الموارد من طرف الصندوق، والتي تركز على تنويع الموارد على الأجل المتوسط والطويل، والتوفيق بين إكراهات تدبير الأصول/الخصوم وأهداف تحسين تكلفة التمويل.

ويؤكد تطور جاري الدين حسب نوع الإقتراض هيمنة حصة الموارد طويلة المدى على حساب الموارد المتوسطة والقصيرة المدى.

في إطار إستراتيجيته المالية، يحرص الصندوق على الحفاظ على اللجوء إلى القروض البنكية طويلة الأجل، والتي تتلاءم مع خصائص توظيفات الصندوق، لا سيما من حيث المدة ونوع الفائدة، والتي توفر أيضاً مرونة الإستعمال من حيث الحجم وتوفير الأموال.

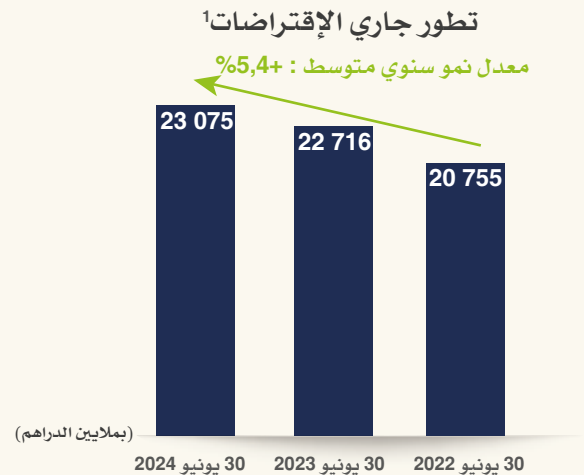
وهكذا، أطلق الصندوق خلال النصف الأول من سنة 2024، إستشارة مع البنوك الوطنية لإعداد ووضع خطوط اعتماد بنكية جديدة طويلة المدى.

إقتراضات على المدى القصير

ومن أجل تلبية الحاجيات الظرفية وضمان التدبير الأمثل للخزينة، لجأ الصندوق خلال النصف الأول من سنة 2024، لموارد مؤقتة قصيرة المدى من خلال تسبيقات في سوق ما بين البنوك.

تطور بنية الدين

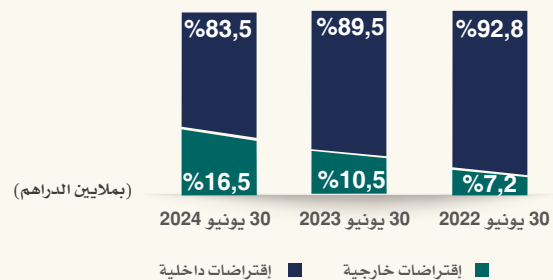
عرف جاري الدين، خلال الفترة موضوع التحليل، معدل نمو سنوي متوسط بلغ 5,4% حيث انتقل من 20,7 مليار درهم في 30 يونيو 2022 إلى 23 مليار درهم في 30 يونيو 2024.



1 : يشمل جاري الإقتراضات المبالغ الأصلية للإقتراضات دون احتساب الفوائد الجارية والغير مستحقة، وتغطية مخاطر الصرف، وفوارق الفائدة والتحويل.

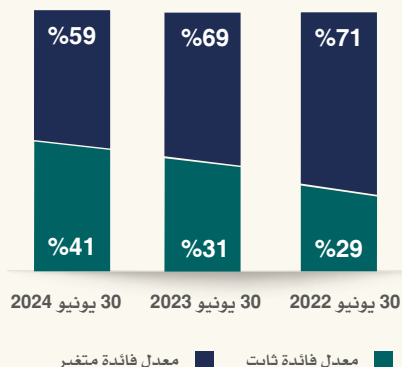
بنية الدين حسب المصدر

توزيع جاري الإقتراضات حسب المصدر



بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة



يشير تحليل تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة إلى ارتفاع حصة الموارد ذات معدلات فائدة ثابتة، والتي بلغت 41% في متم يونيو 2024. ويعزى هذا الارتفاع، بالأساس، إلى تعبئة الموارد ذات معدلات فائدة ثابتة خلال السنوات الأخيرة.

وتعكس بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة، إستراتيجية التمويل التي إعتمدها الصندوق والتي، مع مراعاة شروط السوق المالي من حيث التكلفة ومدة الإستحقاق، تعمل على تفضيل تعبئة موارد تتلاءم مع خاصيات القروض الممنوحة للزبناء بهدف تحسين تطابق الأصول والخصوم.

2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق، برسم النصف الأول من سنة 2024، بما يلي:

« بلغ مستوى سحبيات القروض 817 مليون درهم في 30 يونيو 2024 ؛

« شكل تسديد الإقتراضات، أكثر من 49% من مجموع التوظيفات والتي بلغت 2 403 مليون درهم في 30 يونيو 2024.

ويبين الجدول التالي، بالتفصيل، بنية التوظيفات :

(بملايين الدراهم)

التوظيفات	في 30 يونيو 2023	في 30 يونيو 2024	الحصة في 30 يونيو 2024 ب %
تحويلات القروض	1 844	817	17%
تسديد الإقتراضات	968	2 403	49%
إقتراضات داخلية	850	2 254	46%
إقتراضات خارجية	118	149	3%
نفقات الميزانية	23	26	1%
نفقات أخرى (قروض للمستخدمين، إسترداد، الضريبة على القيمة المضافة...)	95	97	2%
أداء الضريبة على الشركات	118	98	2%
توظيفات الودائع لأجل	-	1 100	21%
تحويلات جارية	-	325	7%
جاري التسبيقات على السوق النقدي	700	-	-
الرصيد النهائي	61	65	1%
مجموع التوظيفات	3 809	4 931	100%

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 30 يونيو 2024

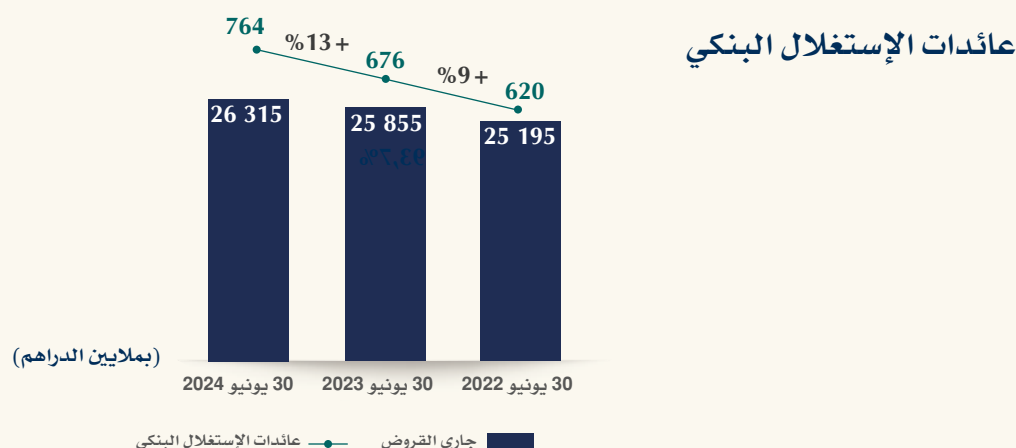
النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 30 يونيو 2024

يوضح الجدول التالي حسابات الصندوق التي تم حصرها إلى غاية 30 يونيو 2024، طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها، وبما يحترم المبادئ المحاسبية التي ينص عليها المخطط المحاسباتي لمؤسسات الائتمان :

1. مؤشرات الإستغلال

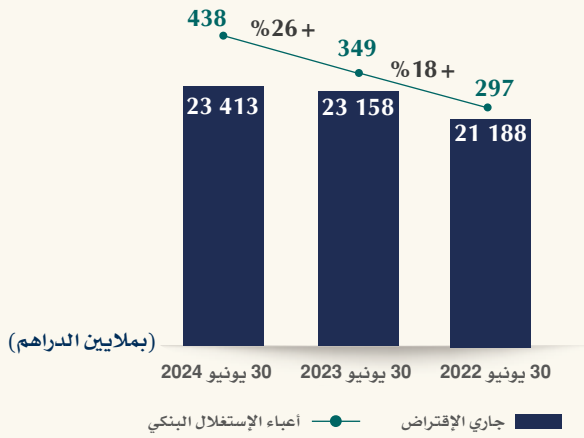
(بملايين الدراهم)

تغيرات 2023/2024	30 يونيو 2024	30 يونيو 2023	30 يونيو 2022	حساب العائدات والتكاليف
%13+	764	676	620	عائدات الإستغلال البنكي
%13+	732	650	619	فوائد قروض الجماعات الترابية
%100<	32	7	1	عائدات التوظيفات
--	-	19	-	عائدات سندات الخزينة
%26+	438	349	297	أعباء الإستغلال البنكي
%37+	259	189	122	الفوائد على القروض طويلة المدى
%12+	179	160	175	فوائد شهادات الإيداع والقروض السندية
%0,3-	326	327	323	النتائج الصافي البنكي
--	30	30	31	الأعباء العامة للإستغلال
%25-	3	4	2	مخصصات المؤن على الحقوق المعلقة الأداء
%100+	2	1	1	إسترجاع المؤن على الحقوق المعلقة الأداء
--	15	15	14	أعباء غير جارية (مساهمة التضامن الإجتماعي)
%3-	104	107	104	الضريبة على الشركات
%3+	177	172	174	النتائج الصافي



إلى غاية 30 يونيو 2024، بلغت عائدات الاستغلال البنكي 764 مليون درهم، بارتفاع بنسبة 13% بالمقارنة مع 30 يونيو 2023، وذلك بفضل ارتفاع المعدلات المطبقة على القروض ومتوسط المعدل المرجح من جهة، وتطور جاري القروض من جهة أخرى، والذي سجل ارتفاعا بنسبة 2%، منتقلا من 25 855 مليون درهم بتاريخ 30 يونيو 2023 إلى 26 315 مليون درهم بتاريخ 30 يونيو 2024.

وهكذا، فإن التطور المسجل لعائدات الاستغلال البنكي يعود إلى الأثر المتزامن للحجم بمبلغ 15 مليون درهم ومعدل الفائدة بمبلغ 73 مليون درهم.



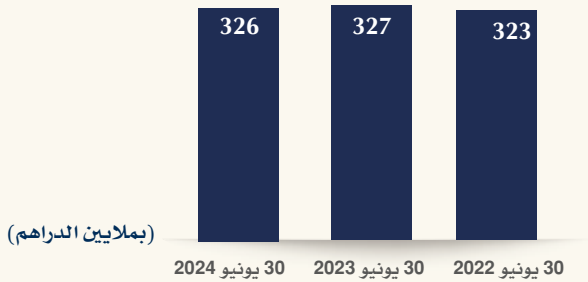
أعباء الإستغلال البنكي

سجلت أعباء الاستغلال البنكي برسم النصف الأول من سنة 2024، ارتفاعاً بنسبة 26% تقريباً لتستقر في 438 مليون درهم مقابل 349 مليون درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

ويعزى هذا التطور المسجل للأثر المتزامن لمعدل الفائدة بمبلغ 72 مليون درهم والذي يعكس أثر الزيادة في كلفة إعادة تمويل البنك على مستوى الأسواق الوطنية والدولية، وأثر الحجم بمبلغ 17 مليون درهم، والمرتببط بتطور جاري الاقتراضات، الذي بلغ 23,413 مليون درهم في 30 يونيو 2024 مقابل 23,158 مليون درهم في متم يونيو 2023.

الناتج الصافي البنكي

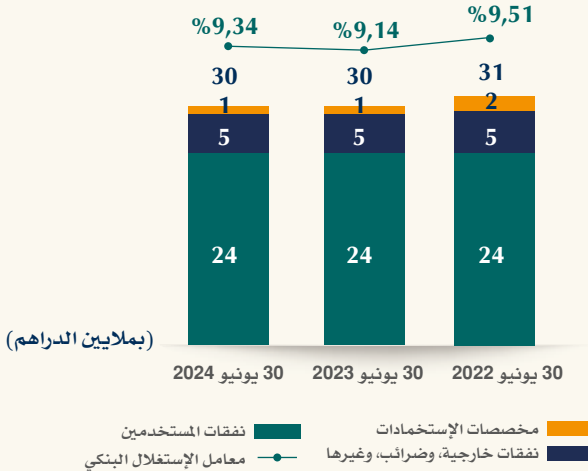
برسم النصف الأول من سنة 2024، بلغ الناتج الصافي البنكي 326 مليون درهم، وهو مستوى مشابه لما تم تسجيله برسم النصف الأول من سنة 2023.



الأعباء العامة للإستغلال

تمكن الصندوق من خلال مواصلة ترشيد نفقات التشغيل من مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال والتي استقرت في مستوى مماثل للنصف الأول لسنتي 2022 و2023.

وتشكلت الأعباء العامة للاستغلال في 30 يونيو 2024 أساساً من تكاليف المستخدمين بنسبة 78%، والتكاليف الخارجية بنسبة 18% ومخصصات استخدمات المستعقرات بنسبة 4%. وبذلك، استقر معامل الاستغلال في نسبة 9,34% في 30 يونيو 2024، وهو نفس المستوى المسجل في نفس الفترة خلال السنوات الماضية.



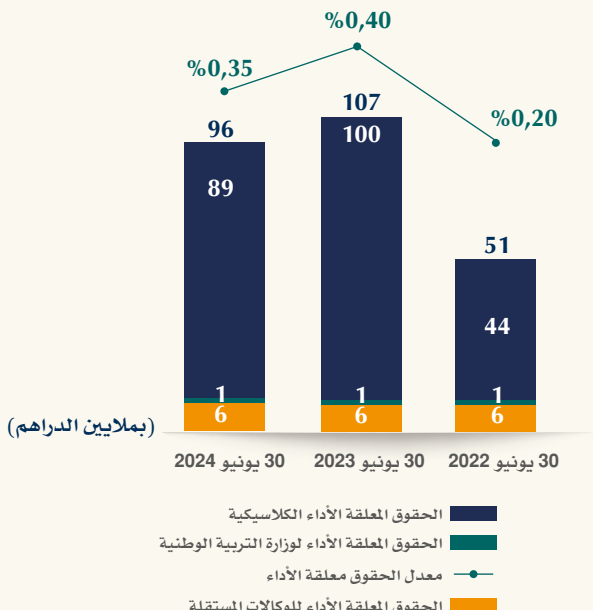
الحقوق المتعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

في 30 يونيو 2024، بلغت الحقوق المتعلقة الأداء 96 مليون درهم مسجلة انخفاضاً بنسبة 10% مقارنة مع النصف الأول من سنة 2023. ويعزى ذلك بالأساس إلى انخفاض الحقوق المتعلقة الأداء للقروض الكلاسيكية بمبلغ 11 مليون درهم. وتوزع الحقوق المتعلقة الأداء في متم يونيو 2024 على النحو التالي:

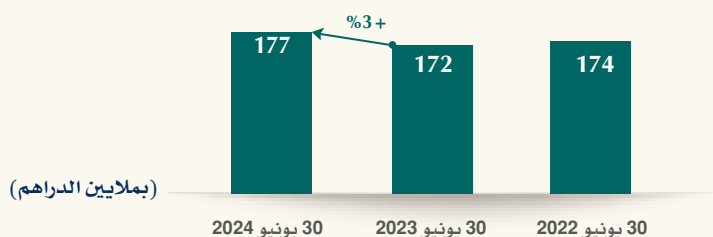
- الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للدار البيضاء بمبلغ 6 ملايين درهم؛
- وزارة التربية الوطنية بمبلغ مليون درهم؛
- القروض الكلاسيكية المتعلقة ب 17 جماعة ترابية بمبلغ 89 مليون درهم.

سجلت كلفة مخاطر القرض تحسناً، بفضل استخلاصات الحقوق المتعلقة الأداء السابقة المنجزة وفق ما هو مبين في الجدول أدناه:

بملايين الدراهم	30 يونيو 2022	30 يونيو 2023	30 يونيو 2024
مخصصات المؤن للحقوق معلقة الأداء (1)	1,72	3,91	2,85
استرجاع مؤن الحقوق معلقة الأداء (2)	0,91	0,61	1,81
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	0,81	3,30	1,04



الناتج الصافي



بلغ الناتج الصافي في نهاية النصف الأول من سنة 2024، ما يناهز 177 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة بالنصف الأول من سنة 2023. ويأخذ هذا التطور بعين الاعتبار تخفيض الضريبة على الشركات، بعد الخصم الضريبي النسبي على مساهمة صندوق التجهيز الجماعي في الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	30 يونيو 2022	31 دجنبر 2022	30 يونيو 2023	31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024
قيم الصندوق، البنك المركزي، والخزينة العامة وحقوق على مؤسسات الإئتمان والمؤسسات المماثلة لها	195	54	762	1 260	2 043
حقوق على الزبناء	25 811	26 849	26 516	28 062	27 049
أصول أخرى	321	563	478	539	444
سندات استثمار	-	1 131	1 149	-	-
مستعقرات	43	42	41	41	42
المجموع	26 370	28 639	28 946	29 902	29 578
الخصوم	30 يونيو 2022	31 دجنبر 2022	30 يونيو 2023	31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024
البنك المركزي والخزينة العامة	-	-	-	-	-
الديون تجاه مؤسسات الإئتمان والمؤسسات المماثلة لها	8 755	12 666	12 736	14 428	13 762
سندات القروض الصادرة	11 747	9 958	9 759	9 226	9 030
خصوم أخرى	320	271	523	283	626
أموال ذاتية وأموال مماثلة	5 548	5 744	5 928	5 965	* 6 160
المجموع	26 370	28 639	28 946	29 902	29 578

* بما فيها مؤن المخاطر العامة بمبلغ 88,47 مليون درهم.

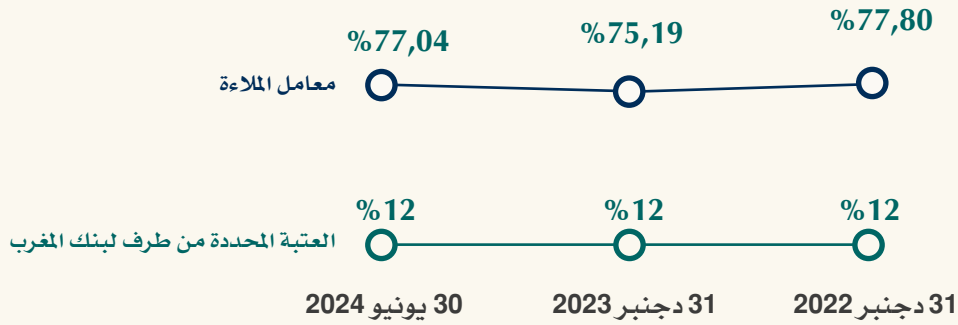
يتبين من خلال تحليل بنية الحصيلة، إلى غاية تاريخ 30 يونيو 2024، أن الأصول التي تتكون بشكل شبه كلي من الحقوق على الزبناء، عرفت ارتفاعا طفيفا بنسبة 1%، لتبلغ 29,6 مليار درهم في متم يونيو 2024.

من جهتها، تميزت الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين اقتراضات على المدى الطويل وسندات الدين الصادرة، والتي تمثل ما يقارب 77% من مجموع الحصيلة في متم يونيو 2024.

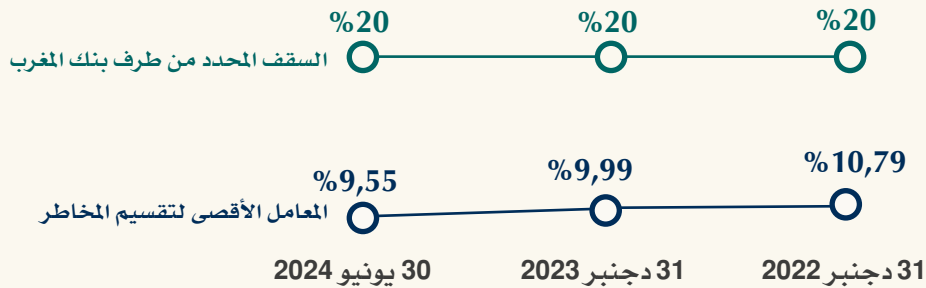
3. المعاملات القانونية

يحرص صندوق التجهيز الجماعي باستمرار على احترام المعايير الاحترازية التي يملئها بنك المغرب. وتهدف هذه المعايير إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات الائتمان من خلال تغطية المخاطر بواسطة الأموال الذاتية الاحترازية. وتوضح البيانات التالية المعايير الاحترازية في 30 يونيو 2024 :

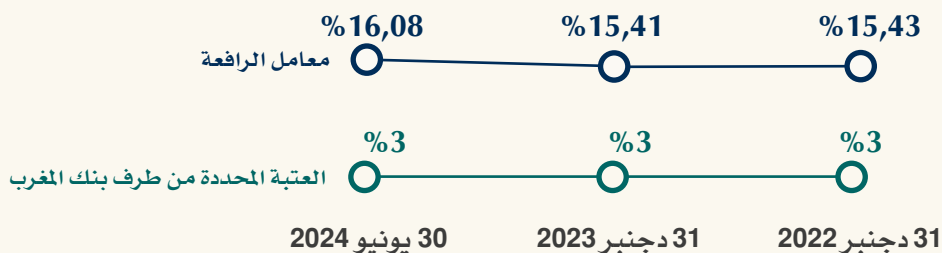
معامل الملاءة



المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر



معامل الرافعة





الإعلان المالي إلى غاية 30 يونيو 2024

الحسابات الإجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2024





بيان أرصدة التدبير		
I- جدول تكوين النتائج		
30 يونيو 2023	30 يونيو 2024	
674 673	763 354	(+) الفوائد والعائدات المماثلة
348 053	436 463	(-) الفوائد والتكاليف المماثلة
325 620	324 892	هامش الفائدة
-	-	(+) عائدات التمويل التشاركية
-	-	(-) تكاليف التمويل التشاركية
-	-	هامش على التمويلات التشاركية
-	-	(+) العائدات من مستعقرات للقرض- إيجار وللكرء
-	-	(-) التكاليف عن مستعقرات للقرض- إيجار وللكرء
-	-	نتيجة عمليات للقرض إيجار وللكرء
-	-	(+) عائدات من مستعقرات معطاة للإجارة
-	-	(-) تكاليف من مستعقرات معطاة للإجارة
-	-	نتيجة عمليات الإجارة
-	-	(+) العوالت المتحصلة
553	917	(-) العوالت المدفوعة
51	33	الهامش المتعلق بالعوالت
502	884	(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة
1 029	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات التوظيف
-	-	(+) نتيجة عمليات الصرف
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المتفرقة
1 029	-	نتيجة عمليات السوق
-	-	(+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	(-) مختلف العائدات البنكية الأخرى
-	-	(-) مختلف التكاليف البنكية الأخرى
-	-	حصة حاملي حسابات إيداعات الإستثمار
327 151	325 776	النتائج البنكية الصافي
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص المستعقرات المالية
264	460	(+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية
89	69	(-) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية
29 895	30 417	(-) التكاليف العامة للإستغلال
297 430	295 750	النتائج الخام للإستغلال
3 297	1 041	(+/-) المخصصات الصافية لإسترجاع المون على الديون
-	-	والإلتزامات بالتوقيع المحقة الآداء
-	-	(+/-) المخصصات الصافية الأخرى لإسترجاع المون
294 134	294 708	النتائج الجاري
15 100	14 527	النتائج الغير الجاري
107 073	103 620	(-) الضرائب على النتائج
171 961	176 562	النتائج الصافي للسنة المالية

II- القدرة على التمويل الذاتي		
30 يونيو 2023	30 يونيو 2024	
171 961	176 562	(+) النتائج الصافي للسنة المالية
1 187	1 205	(+) المخصصات للإستثمارات والمون المستعقرات
-	-	غير الجسدة والجسدة
-	-	(+) المخصصات للمون من أجل نقصان قيمة المستعقرات المالية
-	-	(+) المخصصات للمون من أجل المخاطر العامة
-	-	(+) المخصصات للمون القننة
-	-	(+) المخصصات غير الجارية
-	-	(-) إسترجاع المون
-	113	(-) القيمة المضافة للتقويت على المستعقرات غير الجسدة والجسدة
-	-	(+) القيمة الناقصة للتقويت على المستعقرات غير الجسدة والجسدة
-	-	(-) القيمة المضافة للتقويت على المستعقرات المالية
-	-	(+) القيمة الناقصة للتقويت على المستعقرات المالية
-	-	(-) إسترجاع عوالت الإستثمار المتوصل بها
173 148	177 653	(+) القدرة على التمويل الذاتي
-	-	(-) الأرباح الموزعة
173 148	177 653	(+) التمويل الذاتي

جدول تدفقات الخزينة		
31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024	
1 402 869	764 272	عائدات الإستغلال البنكي المحصنة
-	-	الإستردادات المتعلقة بالديون المستحقة
540	460	عائدات الإستغلال غير البنكي المحصنة
733 618	436 496	كشوفات الإستغلال غير البنكي المدفوعة
180 511	14 596	تكاليف الإستغلال غير البنكي المدفوعة
59 638	29 213	التكاليف العامة للإستغلال المدفوعة
210 819	103 620	الضرائب المدفوعة على النتائج
218 823	178 807	I. التشفقات الصافية للخزينة المتأتية من حساب العائدات والتكاليف
-	-	تغير:
1 251 379	734 822	الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها
1 214 874	1 011 457	الديون على الزبناء
-	-	سندات المعاملات والتوظيف
23 641	96 040	أصول أخرى
-	-	سندات المضاربة والمشاركة
-	-	المستعقرات المعطاة للقرض- الإيجار وللكرء
-	-	المستعقرات المعطاة للإجارة
1 762 205	666 505	إيداعات الإستثمار الموقفة لدى مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إيداعات الزبناء
726 869	177 559	ديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية
11 632	342 790	سندات الدين التي تم إصدارها
-	-	أصول أخرى
1 394 644	128 599	II. رصيد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال
1 175 821	50 208	III. التشفقات الصافية بالخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (I + II)
-	-	ناجح تقويوات المستعقرات المالية
-	-	ناجح تقويوات المستعقرات الجسدة وغير الجسدة
1 131 044	-	إقتناء المستعقرات المالية
1 176	2 263	إقتناء المستعقرات غير الجسدة والجسدة
-	-	الفوائد المحصنة
-	-	الأرباح المحصنة
1 129 869	2 263	IV. التشفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
-	-	الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة لضمان المحصنة
-	-	إصدار الديون التناعية
-	-	إيداعات الإستثمار المحصل عليه
-	-	إصدار الأسهم
-	-	دفع رؤوس الأموال الذاتية
-	-	إيداعات الإستثمار المسترة
-	-	الفوائد المدفوعة
-	-	أجور مدفوعة لإيداعات الإستثمار
-	-	الأرباح المدفوعة
-	-	V. التشفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
45 952	47 945	VI. التغيير الصافي للخزينة (V-IV-III)
54 474	8 522	VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية
8 522	56 467	VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية

الحصيلة		
الأصول		
31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024	
8 522	56 467	القيم بالصندوق، الأبنك المركزي، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
1 251 600	1 986 421	الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها
907	9 416	تحت الطلب
1 250 692	1 977 006	لأجل
28 061 641	27 049 142	ديون على الزبناء
2 403	2 344	قرض وشويولات تشاركية للخزينة والإستهلاك
28 017 114	26 949 118	قرض وشويولات تشاركية للتجهيز
14 559	13 760	قرض وشويولات تشاركية عقارية
27 565	83 920	قرض وشويولات تشاركية أخرى
-	-	الديون المكتسبة عن طريق شراء الفواتير
-	-	سندات المعاملة والتوظيف
-	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات أخرى للدين
-	-	سندات الملكية
-	-	شهادات الصكوك
539 438	443 398	أصول أخرى
-	-	سندات الإستثمار
-	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات أخرى للدين
-	-	شهادات الصكوك
25	25	سندات تشاركية والإستثمارات المماثلة
-	-	مشاركة في الشركات المنظمة
25	25	سندات تشاركية أخرى والإستثمارات المماثلة
-	-	سندات المضاربة والمشاركة
-	-	الديون التناعية
-	-	إيداعات الإستثمار الموظف
-	-	مستعقرات معطاة للقرض- الإيجار وللكرء
-	-	مستعقرات معطاة للإجارة
95	75	المستعقرات غير الجسدة
40 931	42 009	المستعقرات الجسدة
29 902 251	29 577 537	مجموع الأصول

الخصوم		
31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024	
14 428 012	13 761 506	الأبنك المركزي، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-	-	الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	تحت الطلب
14 428 012	13 761 506	لأجل
-	-	إيداعات الزبناء
-	-	حسابات تحت الطلب دائنة
-	-	حسابات التوفير
-	-	إيداعات لأجل
-	-	حسابات أخرى دائنة
-	-	الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية
9 226 263	9 030 251	سندات الدين التي تم إصدارها
1 000 154	1 014 177	سندات الدين القابلة للتداول
8 226 109	8 016 074	الإقتراضات السمنية
-	-	سندات أخرى للدين تم إصدارها
283 028	625 818	الخصوم الأخرى
88 469	88 469	مؤن المخاطر والتكاليف
-	-	المؤن القننة
-	-	الإعانات والصناديق العمومية المرصودة وصناديق الضمان الخاصة
1 016 831	1 035 283	الديون التناعية
-	-	إيداعات الإستثمار محصل عليها
-	-	فوارق إعادة التقييم
3 660 561	3 859 648	الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال
1 000 000	1 000 000	رأس المال
-	-	المساهمون- رأس المال الغير المدفوع (-)
-	-	المرحل من جديد (+/-)
199 087	176 562	النتائج الصافية التي يتم رصدتها بعد (+/-)
29 902 251	29 577 537	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
-	-	مجموع الخصوم

خارج الحصيلة		
إلتزامات معطاة		
31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024	
4 990 773	5 514 692	إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة الزبناء
4 990 773	5 514 692	إلتزامات الضمان لأمر مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات الضمان لأمر الزبناء
-	-	السندات المشتراة إسترداديا
-	-	سندات أخرى يجب تسليمها
2 132 329	3 211 485	الإلتزامات المستلمة
2 132 329	3 211 485	إلتزامات التمويل المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات الضمان المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات الضمان المستلمة من الدولة وهيئات أخرى لضمان
-	-	السندات التي تم بيعها إسترداديا
-	-	سندات أخرى للإستلام
-	-	سندات المشاركة والمضاربة للإستلام

حساب العائدات والتكاليف		
30 يونيو 2024	30 يونيو 2023	
764 272	676 255	عائدات الاستغلال البنكي
32 536	7 606	الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض
730 818	649 179	الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء
17 888	17 888	الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين
-	-	العائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
-	-	العائدات على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	العائدات على مستعقرات للقرض- إيجار وللكرء
-	-	العائدات على مستعقرات معطاة للإجارة
917	553	العمولات على تقديم الخدمة
-	1 029	العائدات البنكية الأخرى
-	-	تحويل أعباء إيداعات إستثمار محصل عليها
438 496	349 104	أعباء الاستغلال البنكي
259 308	188 591	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض
-	-	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء
179 154	160 462	الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها
-	-	تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	التكاليف على المستعقرات للقرض- إيجار وللكرء
-	-	التكاليف على المستعقرات المعطاة للإجارة
33	51	التكاليف البنكية الأخرى
-	-	تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها
325 776	327 151	النتائج الصافي البنكي
460	264	عائدات الإستغلال غير البنكي
69	89	أعباء الإستغلال غير البنكي
30 417	29 895	التكاليف العامة للإستغلال
23 751	24 153	تكاليف المستخدمين
424	426	الضرائب والرسوم
3 232	2 726	التكاليف الخارجية
1 806	1 403	التكاليف العامة الأخرى للإستغلال
1 205	1 187	مخصصات الإستثمارات ومون المستعقرات غير الجسدة والجسدة
2 848	3 910	مخصصات المون والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل
2 848	3 910	مخصصات المون عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الآداء
-	-	الخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل
-	-	مخصصات أخرى المون
1 807	613	إسترجاع المون والإستردادات المتعلقة بالديون المستحقة
1 807	613	إسترجاع المون عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الآداء
-	-	الإستردادات المتعلقة بالديون المستحقة
-	-	إسترجاعات المون الأخرى
294 708	294 134	النتائج الجاري
0	19	العائدات غير الجارية
14 527	15 119	التكاليف غير الجارية
280 182	279 034	النتائج قبل أداء الضرائب
103 620	107 073	الضرائب عن النتائج
176 562	171 961	النتائج الصافي

بيان أساليب التقويم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

تطبيق أساليب التقويم المنصوص عليها في مخطط الحاسبة لمؤسسات القرض الجاري به العمل منذ يتم إحساب وتقويم الحقوق المعلقة الأداة طبقا لقوانين التبيكة المعمول بها.

يمكن تصنيف التقاضيات المتأخرة على النحو التالي:

- يتم تصنيف الحقوق المعلقة الأداة حسب درجة التأخر، أي ديون مشكوك فيها مسبقا وديون مشكوك ودم ضمن حصص المخصصات على الحقوق الجاري به العمل (الدورية رقم 25/G/97)
- ذات ديون الحقوق المعلقة الأداة على النحو التالي:

- 20% ذات ديون لتدوين المشكوك فيها مسبقا
- 50% بالتسوية لتدوين المشكوك فيها
- 100% ذات ديون لمعرضة للخطر.

تتمثل المستعثرات الجارية الجديدة والمجددة في الحاسبة بقيمة إفتلتها من خصم الإستخدامات المتراكمة في إفتلتها المستعثرات الجارية الجديدة والمجددة حسب القوانين المعمول بها.

يتم عرض البيانات المالية طبقا لتقاضيات المخطط الحاسباتي لمؤسسات القرض.

بيان الإستثناءات

- إستثناءات للمبادئ المحاسبية
- إستثناءات لأصناف التقييم
- إستثناءات لقواعد الإعداد و

بيان التغييرات

- I. تغييرات تخص أساليب التقييم
- II. تغييرات تخص قواعد التقييم

الحقوق	بنك المغرب	الخزينة العامة	بنك المغرب
		ومصالح الشركات البريدية	بنك المغرب
الحسابات العادية المبدئية	53 933	9 411	
قيم محصل عليها للمعاشات	-	-	
يوم بيوم	-	-	
لأجل	-	-	
قروض الخزينة	-	1 950 000	
يوم بيوم	-	-	
لأجل	-	1 950 000	
قروض مالية	-	-	
-	-	-	
حقوق أخرى	2 513	27 006	
فوائد جارية سيتم الحصول عليها	-	-	
حقوق معقولة الأداء	-	-	
الجموع	56 446	1 986 417	

الحقوق

- فروض الخريضة
- حسابات لأجل مدينة
- حقوق تجارية في المغرب
- فروض التصدير
- فروض أخرى للخريضة
- فروض الاستهلاك
- فروض التجهيز
- فروض عقارية
- فروض أخرى للخريضة
- حقوق مكتسبة عن طريق شراء
- فوائد جارية مستحقة
- حقوق معلقة الأداء
- ديون مشكوك فيها مبسطة
- ديون مشكوك فيها
- ديون معرضة للخطر

المجموع

مصدرون خواص		مصدرون	مؤسسات القرض	التدات
مابين	غير مابين	عموميون	وما يماثلها	
-	-	-	-	سدات مدرجة
-	-	-	-	أذيات الخزينة والقيم المائلة
-	-	-	-	سدات
-	-	-	-	سدات أخرى للديون
-	-	-	-	سدات الملكية
-	-	-	-	سدات غير مدرجة
-	-	-	-	أذيات الخزينة والقيم المائلة
-	-	-	-	سدات
-	-	-	-	سدات أخرى للديون
-	-	-	-	سدات الملكية
-	-	-	-	المجموع

مستقرات غير مجسدة
حقوق الإيجار
مستقرات للبحث والتنمية
مستقرات أخرى غير مجسدة للإستغلال
مستقرات غير مجسدة خارج الإستغلال
مستقرات مجسدة
مباني للإستغلال
أرض للإستغلال
مباني للإستغلال - مكاتب
مباني للإستغلال - مساكن ورفيعة
معدات وأليات للإستغلال
اثاث مكاتب الإستغلال
معدات مكاتب الإستغلال
معدات معلوماتية
معدات متحركة مرتبطة بالإستغلال
معدات أخرى للإستغلال
مستقرات مجسدة أخرى للإستغلال
أرض خارج الإستغلال
مباني خارج الإستغلال
معدات وأليات خارج الإستغلال
مستقرات مجسدة أخرى للإستغلال
المجموع

القيمة الحالية	القيمة الحسابيائية الخام	السندات
		سندات المعاملة
-	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات
-	-	سندات أخرى للديون
-	-	سندات الملكية
		سندات التوظيف
-	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات
-	-	سندات أخرى للديون
-	-	سندات الملكية
		سندات الإستثمار
-	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات
-	-	سندات أخرى للديون
-	-	المجموع

الأصول

إقتناء أدوات اختيارية

عمليات مختلفة على السندات

مدينتين مختلفتين

المبالغ المستحقة للثروة

المبالغ المستحقة لثبات الاحتياط

المبالغ المستحقة للمستثمرين

حسابات الزبناء لخدمات غير بنكية

مدينتين مختلفتين لخزانة

قيم ووظائف مختلفة

حسابات التوسيع

حسابات تسوية اعتبارات خارج الحصة

مقابل نتائج الصرف خارج الحصة

مقابل نتائج حالات مستعدة من خارج الحصة

حسابات نتائج غير سندات خارج الحصة

حسابات الفرق للعمليات والسندات

حسابات حالات مستعدة من التغطية

حسابات مرتبطة مع فترة التغطية

حسابات الربط مع المركز والفرود والحوالات بالغرب

علايات سيتم الحصول عليها وأعباء متوهمة

حسابات تسوية أخرى

حقوق معلومة الأداء تهم عمليات مختلفة

المجموع

المساهمة في الراسمال (%)	الراسمال	القطاع	اسم الشركة المصدرة
			المساهمة في الشركات المرتبطة سندات مصفحات أخرى
0,025%	100 000	الوديع المركزي	ملوك لبرسم
			مجموع المساهمات التوظيفية المماثلة
			المجموع العام

الحقوق التابعة

التوقع	مبلغ الخام بداية السنة	مبلغ الإقتضاء خلال السنة	مبلغ المبيعات أو السحوبات خلال السنة	مبلغ الخام نهاية السنة	الإستخدامات مخصصات الإستعدادات
مستعقرات معقولة الفروض الإيجار وللكراء بنية الشراء فرض الإيجار مستعقرات غير مخصصة فرض الإيجار إلتزام في طول الإيجار فرض الإيجار إلتزام غير مكرري بعد الفسخ فرض الإيجار مستعقرات فرض الإيجار في طول الإيجار فرض الإيجار إلتزامات غير مكرري بعد الفسخ إيجار مستحق إيجار العيود تركيبتها إيجار غير مؤدّى حقوق معقولة الألاء مستعقرات معقولة للكراء البيسيط فرض للكراء البيسيط مستعقرات للكراء البيسيط إيجار مستحق سيتم تحصيله إيجار العيود تركيبتها إيجار غير مؤدّى حقوق معقولة الألاء المجموع					

مستعقرات غير مجسدة
حقوق الإيجار
 مستعقرات للبحث والتنمية
 مستعقرات أخرى غير مجسدة للإستغلال
 مستعقرات غير مجسدة خارج الإستغلال
مستعقرات مجسدة
مباني للإستغلال
 أرض للإستغلال - مكاتب
 مباني للإستغلال - مساكن وضيافة
معدات واليات للإستغلال
 اثاث مكاتب الإستغلال
 معدات مكاتب الإستغلال
 معدات معلوماتية
 معدات متحركة مرتبطة بالإستغلال
 معدات أخرى للإستغلال
مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال
مستعقرات مجسدة أخرى خارج الإستغلال
 أرض خارج الإستغلال
 مباني خارج الإستغلال
 معدات واليات خارج الإستغلال
 مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال

المجموع

1 056	-	19	21 037	21 056
4 676	677	1 185	84 168	126 506
32 292	-	776	31 516	65 584
31 655	-	765	30 890	62 210
638	-	11	626	1 264
26 578	677	164	27 092	26 760
7 732	-	27	7 705	7 759
949	-	0	949	949
17 898	-	137	17 761	18 035
-	677	-	677	-
-	-	-	-	-
17 504	-	151	17 353	17 655
8 300	-	94	8 206	8 394
-	-	-	-	-
4 130	-	69	4 061	4 199
2 247	-	14	2 234	2 261
1 923	-	11	1 911	1 934
7 732	677	1 205	105 204	147 616

(1) يتعلق الأمر بشهادات الإيداع - إقراضات سندية - أديئات شركات التمويل - سندات دين أخرى
(2) الإستثمارات: سنوية - في النهاية

إمدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان				
الموضوع الاقتصادي	المبلغ الإجمالي	المبلغ 31 ديسمبر 2023	الاستعمال 30 يونيو 2024	المبلغ 30 يونيو 2024
الإمدادات صناديق عمومية مخصصة صناديق خاصة للضمان المجموع	لا شيء			

الديون التابعة					
عملية الإقراض	المبلغ بعملة الإقراض	الحازي (1)	النسبة	المدة (2)	شروط التسديد المسبق تابعة ومحولة (3)
بالدعم	200 000	%3.61	10	مبلغ الإقراض	مبلغ بالدعم
بالدعم	800 000	%3.66	10	مبلغ الإقراض	مبلغ بالدعم
المجموع	1 000 000				مبلغ الإقراض

30 يونيو 2024		المعاملات	
(بالآلاف الدراهم)		المعاملات	
المبلغ		المعاملات	
917		عمولات محصل عليها	
-		على عمليات مع مؤسسات القرض	
-		على عمليات مع الزبناء	
-		على عمليات الصرف	
-		متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السنيدية	
-		على عائدات مشتقة	
-		على عمليات تخض التدبير والإيداع	
-		على وسائل الأداء	
-		على أنشطة الإستشارة والمساعدة	
-		على بيع منتجات التأمين	
917		على خدمات أخرى	
33		العمولات المدفوعة	
36		على عمليات مع مؤسسات القرض	
-		على عمليات مع الزبناء	
-		على عمليات الصرف	
-		متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السنيدية	
-		على عائدات مشتقة	
-		على عمليات تخض التدبير والإيداع	
28		على وسائل الأداء	
-		على أنشطة الإستشارة والمساعدة	
-		على بيع منتجات التأمين	
-		على خدمات أخرى	

نتائج عمليات السوق		
30 يونيو 2023	30 يونيو 2024	العائدات والأعباء
1 029	-	العائدات
1 029	-	الربح على سندات المعاملات
-	-	زائد القيمة على بيع سندات التوظيف
-	-	إسترداد المון على إخفاض قيمة سندات التوظيف
-	-	الربح على عائدات مشتقة
-	-	الربح على عمليات الصرف
-	-	الأعباء
-	-	الخسارة على سندات المعاملات
-	-	نقص القيمة على بيع سندات التوظيف
-	-	مخصصات المון على إخفاض قيمة سندات التوظيف
-	-	خسارة على عائدات مشتقة
-	-	خسارة على عمليات الصرف
1 029	-	النتيجة

30 يونيو 2024		الأعباء العامة للإستغلال
(بالآلاف الدراهم)		
المبلغ		
23 751	نفقات المستخدمين	
424	الضرائب والرسوم	
3 232	أعباء خارجية	
1 806	أعباء عامة أخرى للإستغلال	
1 205	مخصصات الإستخدامات والمؤن للمستعقرات الغير مجسدة والمجسدة	
30 417	المجموع	

30 يونيو 2024 (بالآلاف الدراهم)	المبلغ	عائدات وأعباء أخرى
-		عائدات وأعباء بنكية أخرى
33		عائدات بنكية أخرى
		أعباء بنكية أخرى
		عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية
460		عائدات إستغلال غير بنكية
69		أعباء إستغلال غير بنكية
2 848		مخصصات مؤن لحسارة على حقوق غير مسترجعة
1 807		إسترجاع مؤن على حقوق مستخدمة
		عائدات وأعباء غير جارية
0		عائدات غير جارية
14 527		أعباء غير جارية

قيم وضمانات محصل عليها ومعطاة كضمانة		30 يونيو 2024	
قيم وضمانات محصل عليها كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوفيق المعطاة	مبالغ الحقوق أو الإلتزامات بالتوفيق المعطاة بالتمتعية
ادبيات الخزينة والقيم الماثلة	-	-	-
سندات أخرى	-	-	-
الرهن	380 000	الخصاب 2313	380 000
قيم وضمانات عينية أخرى	-	-	-
الجمع	380 000		380 000
قيم وتأمينات معطاة كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوفيق	مبالغ الديون أو الإلتزامات بالتوفيق المحصل عليها بالتمتعية
ادبيات الخزينة والقيم الماثلة	-	-	-
سندات أخرى	-	-	-
الرهن	-	-	-
قيم وضمانات عينية أخرى	-	-	-

توزيع التوظيفاا والموارا حسب الماة المااااة					
الأصول	الأم من شهر واحد	ما بين 1 و 3 أشهر	ما بين 3 أشهر ومسة	ما بين مسة و 5 سنوات	الأم من 5 سنوات
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات الممااة لها	63 349	-	1 950 000	-	2 013 349
حقوق على الزناا	329 209	199 834	1 726 664	9 008 230	14 996 484
سنااا الأااا	-	-	-	-	-
أااا آاباة	-	-	-	-	-
قرواا الأاار وما مامااها	-	-	-	-	-
المأاا	392 558	199 834	3 676 664	9 008 230	14 996 484
الأصاا					
أااا آااا مؤسسات القرض والمؤسسات الممااة لها	217 651	50 000	788 765	4 329 516	8 202 345
أااا آااا الزناا	-	-	-	-	-
سنااا أااا صاااة	248 000	-	1 645 933	4 543 400	2 387 600
القرااااا آاباة	-	-	-	-	1 000 000
المأاا	465 651	50 000	2 434 698	8 872 916	11 589 945

30 يونيو 2024 (بالآلاف الدراهم)		مركز المخاطر حول نفس المستفيد	
مبلغ المخاطر الذي يفوق 10% من الأصول الدائرية			
مبلغ السندات المحصل عليها في تعاملات المستفيد	فرض بالتوقيع	فرض من طريق السحب	المبلغ الإجمالي للمخاطر
			العند

30 يونيو 2024 (بآلاف الدراهم)		توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية	
المبلغ	الحصيلة		
-	الأصول		
-	قيم بالصندوق، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية		
-	حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها		
-	حقوق على الزبناء		
-	سندات التعاملات والتوظيف والإستثمار		
-	أصول أخرى		
-	سندات المساهمة وتوظيفات مماثلة		
-	حقوق تابعة		
-	مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللبراء		
-	مستعقرات غير مجسدة ومجسدة		
4 188 493	الخصوم		
-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية		
4 188 493	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها		
-	ودائع الزبناء		
-	سندات الدين الصادرة		
-	خصوم أخرى		
-	امدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان		
-	ديون تابعة		
Montant	خارج الحصيلة		
-	إلتزامات معطاة		
2 711 485	إلتزامات محصل عليها		

هامش الفائدة		
(بالآلاف الدراهم)		
30 يونيو 2023	30 يونيو 2024	
674 673	763 354	القوائد المحصل عليها
7 606	32 536	قوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض
649 179	730 818	قوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء
17 888	-	قوائد وعائدات مماثلة على سندات الحقوق
349 053	438 463	القوائد المدفوعة
188 591	259 308	قوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض
-	-	قوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع الزبناء
160 462	179 154	قوائد وأعباء مماثلة على سندات الدين الصادرة
325 620	324 892	المجموع

توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية			
توزيع حسب قطب النشاط			
النتيجة قبل الضريبة	النتيجة الخام للاستغلال	الناتج الصافي البنكي	قطب النشاط
280 182	295 750	325 776	نشاط بنكي
-	-	-	أنشطة أخرى
280 182	295 750	325 776	المجموع
توزيع حسب المنطقة الجغرافية			
النتيجة قبل الضريبة	النتيجة الخام للاستغلال	الناتج الصافي البنكي	المنطقة الجغرافية
280 182	295 750	325 776	المغرب
-	-	-	مناطق أخرى
280 182	295 750	325 776	المجموع

30 يونيو 2024 (بالآلاف الدراهم)		تخصيص النتائج خلال السنة	
المبلغ	ب - تخصيص النتائج	المبلغ	أ - مصدر النتائج المخصصة
-	الإحتياطات القانونية	-	قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2023/05/31
-	الأرباح	-	تحويل من جديد
199 087	تخصيصات أخرى	199 087	النتائج الصافية في إنتظار تخصيص
			النتائج الصافية للسنة
		-	الخصم من الأرباح
		-	خصومات أخرى
199 087	المجموع ب	199 087	المجموع أ

النتائج وعناصر أخرى متعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة			
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	30 يونيو 2024	
4 660 561	4 859 648	5 036 210	الأموال الذاتية والمماثلة
-	-	-	تخصيصات - المبلغ المتعلق
-	-	-	تتضمن مواكبة الجماعات الترابية
4 660 561	4 859 648	5 036 210	الأموال الذاتية والمماثلة الصافية
-	-	-	عمليات ونتائج السنة
661 461	669 251	325 776	عائدات صافية بتكلفة
554 026	409 906	280 182	النتيجة قبل الضرائب
216 131	210 819	103 620	الضرائب على النتيجة
-	-	-	الأرباح الموزعة
337 895	199 087	176 562	النتيجة على الأرباح الموزعة (الموزعة على الأحياسيات أو في انتظار التخصيص)
-	-	-	النتيجة حسب السنة (بالرهم)
-	-	-	النتيجة الصافية حسب المصنف أو الحصة
-	-	-	الربح الموزع حسب السهم أو الحصة
-	-	-	المستخدمين
40 887	42 948	25 084	مبلغ الرواتب الخام للسنة
91	89	86	متوسط عدد المستخدمين خلال السنة

تواريخ وأحداث مستقبلية		(بالآلاف الدراهم)
2024/06/30	تاريخ الختم (1)	
سبتمبر 2024	تاريخ وضع البيانات المالية (2)	

١) التزوير في حالة تغيير تاريخ ختم السنة المالية
٢) التزوير في حالة تجاوز التاريخ القانوني ٣٠/٠٩/٢٠٢٠ شهر التصويب على إعداد البيانات المالية

II أحداث مستقبلية تختم السنة غير مرتبطة بهذه السنة وتم التعرف عليها قبل الاعلان الخارجي الاول للبيانات المالية

تواريخ بيان الاحداث

إيجابية

سلبية

لا شيء

عدد المستخدمين		عدد المستخدمين
31 دجنبر 2023	30 يونيو 2024	
87	85	المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم
87	85	المستخدمين الإداريين
87	85	المستخدمين معاشل لادوام كامل
-	-	المستخدمين معاشل لادوام كامل (معاشل لادوام كامل)
-	-	المستخدمين المخصصين مهام تقنية (معاشل لادوام كامل)
81	79	الاطل (معاشل لادوام كامل)
6	6	المستخدمين (معاشل لادوام كامل)
		من بينهم المستخدمين العاملين بالخارج

سندات وأصول أخرى يتم تدبيرها أو إيداعها			
المبالغ		عدد الحسابات	
31 ديسمبر 2023	30 يونيو 2024	31 ديسمبر 2023	30 يونيو 2024
		سندات	

الأسئلة التي تكون المؤسسة الوديع لها
 سندات يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير
 سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيام بالتمويل تكون المؤسسة الوديع لها
 أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيام بالتمويل يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير
 أصول أخرى تكون المؤسسة الوديع لها
 أصول أخرى يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير

الشبكة		(بالتزامن)
30 يونيو 2024	31 ديسمبر 2023	الشبكة

شبابك دائمة
شبابك دورية
مؤرخ أوتوماتيكي للبنك
فروع ووكالات بالخارج
ممثليات ومكاتب بالخارج

حسابات الزبناء		(بالآرقام)
حسابات الزبناء	30 يونيو 2024	31 دجنبر 2023

الحسابات الجارية
حسابات الشيكات للمقابلة
حسابات شيكات أخرى
حسابات شراء الفواتير
حسابات التوفير
حسابات لأجل
أدنيات الصندوق
حسابات أخرى للإيداع

30 يونيو 2024 (بالآلاف الدراهم)	المرور من النتيجة المحاسبية الصافية إلى النتيجة الجبائية الصافية	
المبلغ	المبلغ	التعديلات
	176 562	I - النتيجة المحاسبية الصافية
	176 562	الربح الصافي
-		الخسارة الصافية
	117 582	II - إعادة الإدماجات الجبائية
	-	1 - الجارية

2- الغير الجارية	117 582
الضريبة على الشركات	103 620
المساهمة الاجتماعية للتضامن	13 962
-	
-	
-	

25 000	III - التخصيصات الجبائية
-	1- الجارية
-	-
-	-
-	-
-	-

2- الغير الجارية	
25 000	المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)
10 000	المساهمة في الصندوق الخاص بتمديد آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية في 8 سبتمبر 2023
15 000	-
	-

25 000	294 143	المجموع
269 143		IV- النتيجة الجبائية الصافية
269 143		الربح الجبائي الخام (A)
		الخسارة الجبائية الخام (B)
		V- تحويلات العجز المسبوبة إلى (C) *

السنة 4-N
السنة 3-N
السنة 2-N
السنة 1-N

269 143	VI- النتيجة الجبائية الصافية
269 143	ريج جبائي صافي (C - A) أو عجز جبائي صافي (B)

VII- مجموع الإستخدامات المجلة جباليا

VIII- مجموع العجز الجبالي الذي سيتم تحويله

السنة 1-N
السنة 2-N
السنة 3-N
السنة 4-N

(*) هي حدود مبلغ الريج الجبائي الخام (A)

30 يونيو 2024 (بالآلاف الدرهم)		إحتساب النتيجة الجارية بعد الضرائب
		1- إحتساب النتيجة
294 708	-	النتيجة الجارية لحساب العائدات والأعباء
-	(+)	إعادة الإمداج الجبائي للعمليات الجبائية
-	(-)	الخصم الجبائي للعمليات الجارية
294 708	(=)	النتيجة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة
113 463	(-)	الضريبة النظرية على النتيجة الجارية
181 246	(=)	النتيجة الجارية بعد الضريبة

II- بيانات حول النظام الجبائي والفوائد التي تمنحها قوانين الإستثمارات أو المقتضيات القانونية الخاصة

تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة		30 يونيو 2024 (بالآلاف الدرهم)		
النوع	الرصيد عند بداية السنة (1)	المحاسبية للسنة (2)	التصريح بالضريبة على القيمة المضافة للسنة (3)	رصيد عند آخر السنة (3-2-1.4)
أ- الضريبة على القيمة المضافة التي يتم جمعها	10 053	115 358	106 075	19 336
ب- الضريبة على القيمة المضافة التي يتم استردادها على المبيعات	10 342	44 006	50 680	3 667
ج - الضريبة على القيمة المضافة الواجب ادائها أو قروض الضريبة على القيمة المضافة (أ-ب)	10 342	43 869	50 549	3 661
	0	137	131	6
	289 -	71 352	55 394	15 668

توزيع الرأسمال	
30 يونيو 2024 (بآلاف الدرهم)	1 000 000
	مبلغ الرأسمال : الرأسمال المكتتب الغير مطلوب : القيمة الإسمية للسند :

أسماء المساهمين والشركاء الرئيسيين	عنوان	عدد السندات المحفوظ بها		حصة الرأسمال المحفوظ به (%)	نسبة الحق في التصويت (%)
		السنة الماضية	السنة الحالية		
الدولة				100	100

100	100	المجموع
-----	-----	---------

وضعية الحقوق المتعلقة الأداء والمؤن المتعلقة بها في 2024/06/30				(بالاف الدراهم)	
31 ديسمبر 2023		30 يونيو 2024			
المؤن	الحقوق	المؤن	الحقوق		
القروض الكلاسيكية					
312	7 919	3 442	88 122	ديون مشكوك فيها مسبقا	
2 164	22 583	76	756	ديون مشكوك فيها	
5 344	5 927	5 344	5 927	ديون معرضة للخطر	
7 820	36 428	8 861	94 805	المجموع الفرعي 1	
قروض وزارة التربية الوطنية					
المؤن	الحقوق	المؤن	الحقوق		
-	-	-	-	ديون مشكوك فيها مسبقا	
-	-	-	-	ديون مشكوك فيها	
146	851	146	851	ديون معرضة للخطر	
146	851	146	851	المجموع الفرعي 2	
7 966	37 279	9 007	95 656	المجموع العام	

نظام التدبير الشامل للمخاطر



1. التدبير المتدمج للمخاطر

1.1 مبادئ مراقبة وحكمة تدبير المخاطر

ترتكز حكمة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على:

- الالتزام التام لمجلس الإدارة بإبلاء الأولوية لتدبير المخاطر؛
- الانخراط القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا المسلسل؛
- مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم؛
- تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسيس بالمخاطر لدى جميع الأطراف المعنية.

2.1 بنية وحكمة تدبير المخاطر

تتولى حكمة وتدبير المخاطر الهيئات المبينة على النحو التالي:

هيئة الإدارة

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي ينتدبها لهذا الغرض. ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم:

- ممثلان عن وزارة الداخلية؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة؛
- ممثل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير؛
- أعضاء يمثلون المنتخبين: 8 مستشارين جماعيين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أعيت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومرتين على الأقل في السنة. يحضر مندوب الحكومة العيّن لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

لجنة التدقيق والمخاطر

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مساعدة مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية؛ أو ممثله، بوصفه رئيسا؛

- الوالي المقتض العام للإدارة الترابية، أو ممثله، (وزارة الداخلية)؛
- مدير الخزينة والمالية الخارجية، أو ممثله، (وزارة الاقتصاد والمالية).

وتكمن مهمة لجنة التدقيق والمخاطر، على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تناسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

هيئة التدبير

تقوم الإدارة العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر ودراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.

تعرض الإدارة العامة للصندوق على لجنة التدقيق والمخاطر المبنية عن مجلس الإدارة، الجوانب الرئيسية للتطورات الكبرى لإستراتيجية تدبير المخاطر. تقدم لجنة التدقيق والمخاطر بشكل منتظم تقريرا حول أشغالها لمجلس الإدارة عقب كل اجتماع.

لجنة القرض

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تضم لجنة القرض بالإضافة للعامل، المدير العام للصندوق بوصفه رئيسا:

- ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية؛
- ممثلان معينان من طرف وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى أقل مرة في الشهر.

لجنة المخاطر الداخلية

تتكلف لجنة المخاطر الداخلية، التي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق، بشكل خاص بما يلي:

- ضمان تتبع تفعيل الاستراتيجية الشاملة لتدبير مخاطر الصندوق؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وكذلك مع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية؛

تتبع وتقييم أنظمة الوقاية من المخاطر التي وضعها الصندوق؛

الحرص على تفعيل توصيات لجنة التدقيق والمخاطر وتوصيات المدخلين في المراقبة الخارجية في مجال الوقاية من المخاطر؛

دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصداقيتها قبل إرسالها إلى الأطراف الأخرى.

لجنة تدبير الأصول والخصوم

يرأس العامل، المدير العام للصندوق، لجنة تدبير الأصول والخصوم وتكمن اختصاصاتها فيما يلي:

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير الأصول والخصوم للبنك، في مختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية...).
- طبقا للتوجهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية؛

- تقييم سياسة التسعير المطبقة على الزبناء؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك؛
- تقييم آثار إطلاق منتجات جديدة، أو أية أنشطة جديدة تنطوي على مخاطر معدلات فائدة أو مخاطر السيولة، على الوضعية المالية للبنك؛

تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، معدلات الفائدة ومخاطر الصرف) بالموازاة مع الحدود الداخلية والتنظيمية التي حددها البنك؛

المصادقة على الاتفاقيات وأنماط تصريف المعدلات.

لجنة أمن نظام المعلومات

تتكلف لجنة أمن نظام المعلومات بشكل خاص بتتبع تفعيل سياسة أمن نظام المعلومات ومدى احترامها من طرف مستخدمي الصندوق والأغيار وكذا تطور مخطط معالجة المخاطر المتعلقة بأمن نظام المعلومات، وخاصة مخاطر الأمن السيبراني.

وتتكون لجنة أمن نظام المعلومات التي يرأسها الكاتب العام أو من ينوب عنه من الأعضاء التالية:

- المدير المفوض المكلف بمديرية نظام المعلومات؛
- المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة؛
- المسؤول المكلف بإدارة المشاريع؛
- المسؤول عن أمن نظام المعلومات؛
- المكلف بالبنيات التحتية التكنولوجية (الأمن العملياتي).

وتكمن مهمة لجنة أمن نظام المعلومات على الخصوص فيما يلي:

- ضمان تتبع تنفيذ سياسة أمن نظام المعلومات والأمثال لها من طرف مستخدمي الصندوق والأغيار؛
- قيادة مخططات العمل بشكل عام في مجال أمن نظام المعلومات، أي الموافقة، والالتزام بالموارد المرتبطة والتحقق من التنشيط السليم لمخططات العمل؛
- تتبع تطور مخطط معالجة المخاطر المتعلقة بأمن نظام المعلومات والتأكد من المراجعة المنتظمة لخريطة المخاطر الأمنية؛
- تتبع المشاريع الهيكلية في مجال أمن نظام المعلومات؛
- إقفاص مؤشرات أمن نظم المعلومات وضمان تتبع الإجراءات التي تمكن من تحسينها؛
- معالجة الأسئلة المتعلقة بالحوادث الكبرى المتعلقة بأمن نظام المعلومات؛
- الموافقة على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات تأمين نظام المعلومات؛
- التحكم في أولويات البنك فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات.

مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على الخصوص، مهمة الحرص على مصداقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة للقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

مديرية الشؤون القانونية والمطابقة والحكمة

تتكلف مديرية الشؤون القانونية والمطابقة والحكمة على الخصوص بضمان أمن إجراءات البنك والتزاماته، وتقييم المخاطر القانونية المحتملة والتي قد تتعرض لها المؤسسة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتدبيرها، وضمان تتبع مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق للأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة على الصندوق والإشراف وتعزيز آليات الحكامة الداخلية للبنك. وهي مكلفة أيضا بتفعيل وتتبع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني المطبقة على مستخدمي الصندوق.

التدقيق الداخلي

تتكلف وحدة التدقيق الداخلي بعمليات المراقبة المتعلقة بالتنظيم والمساطر وتسيير الصندوق.

وتحرص هذه الوحدة على إنجاز مهام المراقبة وكذا إعداد وتتبع اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية للمتدخلين في المراقبة الخارجية وتتبع تفعيل توصياتهم.

2. التعرض للمخاطر

بالنظر إلى طبيعة أنشطته، فإن نوعية مخاطر الصندوق، كما تم ترسيمها في الاستراتيجية الشاملة للمخاطر، تكون كما يلي:

مخاطر القرض: خطر عدم قدرة مقترضي الصندوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

مخاطر التركيز: يتعلق الأمر بالمخاطر المرتبطة بالتعرض الفردي الكبير، والتي من المحتمل أن تقضي إلى خسائر يمكن أن تهدد الصلابة المالية للبنك أو قدرته على متابعة أنشطته الأساسية.

المخاطر البيئية والاجتماعية: هذه المخاطر يمكن أن تتجسد من خلال الإضرار بالبيئة (تلوث الهواء، التربة، الماء، إلخ...) أو بالحياة الاقتصادية للأفراد مما يؤدي إلى انخفاض مداخيلهم، وزيادة إنفاقهم.

وتقع مسؤولية تدبير هذه المخاطر على عاتق الزبناء والسلطات المختصة. وبتمثل دور الصندوق في فهم القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية للمشاريع الممولة والتحقق من امتثال زبائنه للمتطلبات التشريعية والتنظيمية في هذا المجال.

المخاطر العملياتي: مخاطر خسائر ناجمة عن قصور أو فشل في المساطر أو الموارد البشرية أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية.

مخاطر بنىوية لمعدلات الفائدة: تكمن مخاطر معدلات الفائدة في التأثيرات التي قد تحدثها تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخيله والقيمة الاقتصادية لأمواله الذاتية.

المخاطر البنوية للسيولة: ترتبط بمخاطر عدم قدرة الصندوق على تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وقد تتزامن طلبات السيولة مع استحقاق الدين وكذا على إثر اتفاق فرض.

مخاطر بنىوية لمعدلات الصرف: مخاطر تأثير تقلبات معدلات الصرف سلبا على مداخيل البنك.

مخاطر عدم المطابقة: تكمن في تعرض الصندوق لمخاطر السمعة والخسائر المالية أو العقوبات بسبب عدم الامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطته أو قواعد السلوك.

المخاطر الاستراتيجية: المخاطر الكامنة في الاستراتيجية المختارة أو الناجمة عن عدم قدرة المؤسسة على تفعيل خطتها الاستراتيجية.

مخاطر السمعة: المخاطر الناجمة عن تصور سلبى من طرف الأطراف القابلة أو الجهات الرقابية على وجه الخصوص، والذي لا قد يؤثر سلبا على قدرة المؤسسة على أداء مهمتها وحصولها على مصادر التمويل.

مخاطر الأمن السيبراني: مخاطر مواجهة الصندوق لهجوم أو خرق للأمن المعلوماتي قد يضر بسرية أو سلامة أو توفر بيانات زبائنه أو المعاملات المالية أو غيرها من المعلومات الحساسة.

1.2 مخاطر القرض

يتعرض الصندوق لمخاطر القرض بالنظر إلى نشاطه المتمثل في منح القروض.

السياسة العامة للقرض

يشترط الصندوق على زبائنه بذل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الاستثمار، ما عدا في حالات استثنائية مبررة وموافق عليها من طرف لجنة القرض.

وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.

يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

اتخاذ القرار

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعمد إلى تقييم مستوى الخطر المحقق نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.

تقرر لجنة القرض منح القرض، ويتم الترخيص به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

عملية تدبير مخاطر القرض

فور توصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل النوعية المالية للزبون. يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الاستثمار وتركيبته المالية.

يتم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.

في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد منحى تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.

وبناء على هذه الاتجاهات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي لقياس تطور القدرات الاقتراضية للجماعة الترابية.

ويضمن احتساب قدرة الاقتراض المبادئ التالية:

- قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوى الادخار الذي تم استخلاصه؛
- لا يجب أن يتجاوز الادخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الادخار الخام؛
- لا يجب أن يتجاوز الحد الأدنى للمديونية 40% إلا في حالة استثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوى المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على:

- تحليل محتوى ملف الزبون: معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية.
- تحليل الوضعية المالية بشكل رجعي ومستقبلي للزبون، مما يمكن من تحديد النوعية المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وكذا القدرة على توفير التمويل الذاتي.
- تقييم نوعية الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المعلقة الأداء تجاه الصندوق.
- وضع نظرية للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشاريع وقبوله من طرف الجمع.
- القرار بصيغة تقديم ضمانات للحصول على القرض، واقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر التي سيتم اتخاذها.

الشروط العامة لنح القروض

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، تراقب الأقساط السنوية تقروض الصندوق، الإلزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.

وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي:

- بند يتم بموجب تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقترض؛
- بند يتم بموجب تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

نوعية الملاءة

في متم يونيو 2024:

بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 7 833 695 ألف درهم، وتتكون بنسبة 84% من مخاطر القرض، و16% من المخاطر العملياتي.

وفي احترام للمتطلبات الإحترازية، بلغ معدل الملاءة 77,04%، فيما بلغ معدل 64,27% Tier One. مما يعكس المستوى الجيد للملاءة المؤسسة.

تحليل حقبة القروض

بلغت القروض على الزبناء، والتي تتكون من 99,9% من الإلتزامات لفائدة الجماعات الترابية، 27 060 878 ألف درهم في 30 يونيو 2024.

بلغت الإلتزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء في 30 يونيو 2024 ما قدره 5 114 692 ألف درهم.

يشير تحليل وضعية الإلتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 30 يونيو 2024، إلى أن 62,63% من حجمها الإجمالي، تم بتم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض

تتولى مديريةية المحاسبة والإرجاء مهمة تصنيف وإحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء.

يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية بنسبة 62%.

تتطابق سياسة تصنيف وإحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 19/G/2002.

العامل الأقصى لتقسيم المخاطر

يحرص الصندوق باستمرار على احترام النسبة الأقصى 20% ما بين مجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.

في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العملياتيّة وكذا مديريةية المخاطر والمراقبة المستمرة، على احترام العامل الأقصى لتقسيم المخاطر والذي تتم متابعتها أيضا من طرف مديريةية المحاسبة والإرجاء.

بلغ العامل الأقصى لتقسيم المخاطر حسب الكيفيات المحددة في الدورية رقم 08/G/2012، 08 بنك المغرب 9,55% في متم يونيو 2024، وبالتالي، فهو أقل من العتبة القانونية التي حددها البنك المركزي.

وتطبيقا للدورية التوجيهية رقم 02/G/2010، لبنك المغرب المتعلقة بممارسة اختبارات الضغط وبغية تعزيز أدوات قياس وتقييم مخاطر القرض، أُنجزت اختبارات الضغط لتقييم درجة نفوذ الصندوق من هذه المخاطر.

وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقبة الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويقدم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

2.2 تدبير الأصول والخصوم

المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم

يتم تدبير الأصول والخصوم على مستوى القطب المالي من طرف قسم مراقبة التدبير وتدبير الأصول والخصوم. وتتكلف لجنة تدبير الأصول والخصوم التي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق التجهيز الجماعي، بالتنسيق العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة ودراسة القرارات التي قد تؤثر على تدبير الأصول والخصوم.

تدبير الأصول والخصوم

وضع الصندوق نظام لقيادة مخاطر الحصيلة مثل مخاطر السيولة، ومعدلات الفائدة، والصرف من شأنه أن يَحمِنَه من تتبع، وبشكل متواصل، تطورها حسب توجهات الأسواق المالية ونشاط البنك.

ومن أجل الحفاظ على التوازنات المالية للبنك، يحرص نظام تدبير الأصول والخصوم على:

- الحفاظ على مستوى سيولة كاف، يمكن البنك من مواجهة التزاماته في كل وقت وجعله في منأى عن أي أزمة محتملة؛
- التأكد من أن المخاطر المرتبطة بأوضاع الصرف لن تقود إلى انخفاض هامش ربح البنك؛
- ضمان استقرار النافذ أمام تقلبات معدلات الفائدة، من خلال الحفاظ على هامش الفائدة والتحسين الأمثل للقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية؛
- توجيه استراتيجية البنك في مجال إعادة التمويل.

مخاطر السيولة

يتم تعريف مخاطر السيولة بأنها مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء، في ظروف عادية، بالتزاماته في تاريخ استحقاقها.

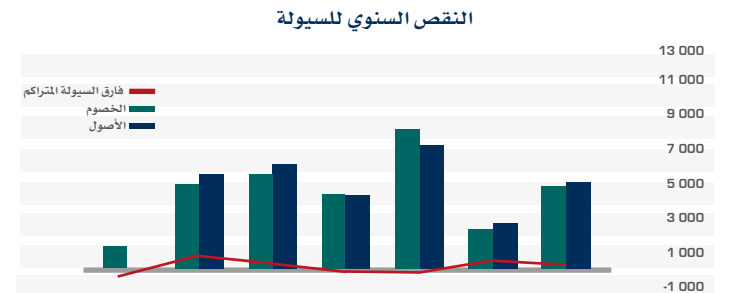
قد يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة التي قد تتخذ أحد الأشكال التالية:

- عدم قدرة المؤسسة على رفع الأموال اللازمة لمواجهة حالات غير متوقعة على المدى القصير، ولا سيما السحب الهام لالتزامات التمويل الممنوحة للجماعات الترابية.
- عدم مطابقة الأصول والخصوم أو تمويل الأصول على المدى المتوسط والطويل بالخصوم قصيرة المدى.

الخافرة المعتمدة في احتساب فجوات السيولة:

يعتمد قياس هذه المخاطر على عناصر الحصيلة في تاريخ محدد، مصنفة حسب المدة المتبقية والتي تنطبق عليها قوانين التدفق واتفاقيات مطابقة الأصول والخصوم. ويمكن نقص التدفق من تحديد الفائض أو الحاجة إلى الموارد على المدى المتوسط/الطويل بفرضية غياب إنتاج جديد للأصول والخصوم.

يوضح الرسم البياني نوعية فجوة السيولة في 30 يونيو 2024 على النحو التالي:



تدبير مخاطر معدلات الفائدة (IRRBB)

تتعلق مخاطر معدلات الفائدة بحساسية الحصيلة بالنسبة للحركات المستقبلية لمعدلات الفائدة. يتم تقييم هذه المخاطر من خلال مجموعة من عمليات محاكاة اختبار الضغط، لاسيما في إطار السنة سيناريوهات التالية:

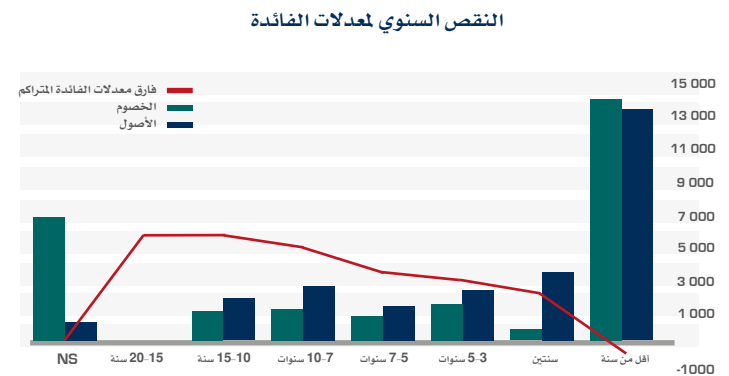
1. سيناريو 1: التحول التصاعدي الموازي لمنحنى معدل الفائدة (+200 نقطة أساس)؛
2. سيناريو 2: التحول التنازلي الموازي لمنحنى معدل الفائدة (-200 نقطة أساس)؛
3. سيناريو 3: ارتفاع المعدلات القصيرة؛
4. سيناريو 4: انخفاض المعدلات القصيرة؛
5. سيناريو 5: تسطيف منحني المعدلات؛
6. سيناريو 6: إنحدار منحني المعدلات.

يخضع تحليل وتقييم مخاطر معدلات الفائدة لمنطق مزوج، يركز على الحفاظ على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

وقد إختار البنك المقاربة التي تعرف بطريقة الإستحقاق في النظام الثابت، وتكمن هذه المقاربة في تمرير جميع وضعية الحصيلة الثابتة حسب خصائصها التعاقدية أو في إطار الإتفاقيات.

التعرض في 30 يونيو 2024

يوضح الرسم البياني نقص معدلات التدفق في 30 يونيو 2024 على النحو التالي :



يبلغ تأثير السيناريوهات القانونية -5,01% على هامش صافي الفائدة المتوقع 14,68% على القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

مخاطر الصرف

ومن أجل التحصين ضد مخاطر الصرف، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة وذلك بمناسبة السحوبات التي قام بها خلال سنة 2019 على خط اعتماد تم التعاقد بشأنه مع مناحي أموال أجنبية.

للتذكير، فقد أخذت الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية / مديرية الخزينة والمالية الخارجية) على عاتقها تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بأغلبية الإقتراضات الخارجية المعبئة من طرف الصندوق خلال سنوات التسعينات مقابل عمولات، في إطار نظام خاص بكل خط اعتماد.

3.2 المخاطر العملياتية

خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لقتضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلي متطور يمكن من:

- التأكد من مصداقية وسلامة المعلومات المالية والمحاسبية المنتجة؛
- التأكد من إنجاز العمليات طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا للمبادئ التوجيهية ومعايير التدبير التي حدتها هيئة التدبير وهيئة الإدارة؛
- التنبؤ والتحكم في المخاطر المرتبطة بنشاطه من خلال مساطر محددة بدقة ومراقبة بانتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر العملياتية وتحصر على تتبع الإجراءات المتخذة من أجل تعزيزها. الإطّار العام

اتخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الدعامة اللازمة لبناء نظام قوي ودائم لتدبير المخاطر العملياتية، يواكب أفضل الممارسات ويتطابق مع المتطلبات القانونية:

« آلية تفويض التوقيعات

وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقيعات مبنية على تحديد دقيق للمسّلط وترسيم واضح لحدود المسؤوليات. وتُسجِب هذه الآلية للمبادئ التالية:

- جعل مبدأ التوقيع المزوج ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله؛
- الفصل بين المبادرة والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى؛
- اعتماد التعويض بشكل منتظم، في حالة غياب شخص أو ظهور مانع، لضمان استمرارية الخدمة.

« دليل المساطر العامة

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر العامة يغطي جميع وظائف مجالات القيادة والعمليات والدعم، وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001.

من جهة أخرى، إن استخدام أداة النمذجة يجعل من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكلًا وسهل الولوج لجميع مستخدمي الصندوق عبر موقع الأنترنت. ويخضع هذا المرجع لصيانة تطويرية ومنظمة كي يتطابق مع التطورات القانونية والنشاط أو نظم المعلومات وغيرها.

« دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يُمكن من التأكد من:

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها بكل نزاهة إلى تسجيلات محاسبية؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للمخطط المحاسباتي لمؤسسات الائتمان والقوانين المعمول بها؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا موثوق بها وكاملة ومفهومة من طرف مستعمليها.

« دليل المراقبة الداخلية

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يُمكنه من السهر على انتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعة وإلى إضفاء الطابع الرسمي على نقط المراقبة.

« مخطط استمرارية النشاط

يتوفر الصندوق، طبقا لقتضيات الدورية رقم 4/W/2014 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان والتوجيه رقم 47/G/2007، المتعلق بمخطط استمرارية النشاط بمؤسسات الائتمان، على مخطط استمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة.

ويسمح مخطط استمرارية النشاط للصندوق بضمان تسيير البنك في الوضع المتدهور وكذلك استئناف الأنشطة، وذلك حسب مختلف سيناريوهات الأزمة.

ويمكن تفعيل مخطط استمرارية نشاط الصندوق على الخصوص من وضع:

- أنظمة مواصلة نظام المعلومات؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

ومن أجل ضمان الحفاظ العملياتية للأنظمة الموضوعة، يتم تحيين المجموعة الوثائقية لمخطط استمرارية النشاط (دراسة الأهمية، استراتيجية الاستمرارية، مساطر، خطة التواصل ...) بشكل منتظم. كما أن مخطط الصيانة العملياتية لمخطط استمرارية نشاط الصندوق في طور التعزيز. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق ضمان الحرص الدائم تقاديا لوقوع أي حدث قد يستوجب تفعيل مخطط استمرارية النشاط، من أجل ضمان استمرارية نشاط مصالح البنك وسلامة مستخدميه. وبالتالي، وفي عدم وجود أي حدث يستدعي تفعيله، لم يتم تفعيل مخطط استمرارية النشاط الخاص بالصندوق خلال النصف الأول من سنة 2024.

تدبير المخاطر العملياتية

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر العملياتية والتي تمت بالارتكاز على تصنيف «Bâle II»، والتي يتم تحيينها سنويا. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات القرض، والدعم، وأنظمة المعلومات، ويمكن من استهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو مُعززة.

ويُمكن نظام تدبير المخاطر العملياتية، الذي يعتمد الصندوق في إطار إصلاح «Bâle II»، وتطبيقا لتوجيه بنك المغرب رقم 29/G/2007، من تحديد وتقييم المخاطر العملياتية وكذا تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحديدها. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث تتيح رؤية موضوعية للمخاطر المحدة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث العملياتية.

وقد أصبح نظام تدبير المخاطر العملياتية يعمل كليا بشكل أنوماتيكي بفضل استعمال تطبيق نظام معلوماتي يُمكن من:

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر العملياتية من خلال خارطة المخاطر؛
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة؛
- تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحديدها؛
- جمع الحوادث ذات الصلة بالمخاطر العملياتية.

التنظيم

على المستوى التنظيمي، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر العملياتية، بناء على مراسلين للمخاطر العملياتية على مستوى وحدات المهن والدعم.

ويتكلف هؤلاء المراسلون برفع الحوادث العملياتية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.

ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورفع الحوادث العملياتية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملياتية ووضعها رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورفع الحوادث.

وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامه المخاطر العملياتية.

تغطية المخاطر العملياتية

طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية، يقوم الصندوق، منذ دجنبر 2011، بتغطية المخاطر العملياتية.

يتم احتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر العملياتية حسب مقاربة "مؤشر القاعدة" أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي للبنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

4.2 مخاطر عدم المطابقة

طبقا للتوجيه رقم 49/G/2007 لبنك المغرب، المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، أصبح الصندوق يتوفر على سياسة وميثاق للمطابقة.



76, Bd Abdelmoumen,
Résidence Koutoubia, 7ème étage
Casablanca-Maroc

Coopers Audit

83, Avenue Hassan II
Casablanca
Maroc

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL

ATTESTATION D'EXAMEN LIMITE DES COMMISSAIRES AUX COMPTES SUR LA SITUATION INTERMEDIAIRE DES COMPTES SOCIAUX

PERIODE DU 1^{er} JANVIER AU 30 JUIN 2024

En application des dispositions de la loi n°44-12 relative à l'appel public à l'épargne et aux informations exigées des personnes morales et organismes faisant appel public à l'épargne, nous avons procédé à un examen limité de la situation intermédiaire du Fonds d'Equipelement Communal comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie et une sélection des états des informations complémentaires (ETIC) relatifs à la période du 1^{er} janvier au 30 juin 2024. Cette situation intermédiaire qui fait ressortir un montant de capitaux propres et assimilés totalisant 6.071.493 KMAD dont un bénéfice net de 176.562 KMAD, relève de la responsabilité des organes de gestion de l'émetteur.

Nous avons effectué notre mission selon les normes de la profession au Maroc relatives aux missions d'examen limité. Ces normes requièrent que l'examen limité soit planifié et réalisé en vue d'obtenir une assurance modérée que la situation intermédiaire ne comporte pas d'anomalie significative. Un examen limité comporte essentiellement des entretiens avec le personnel du fonds et des vérifications analytiques appliquées aux données financières ; il fournit donc un niveau d'assurance moins élevé qu'un audit. Nous n'avons pas effectué un audit et, en conséquence, nous n'exprimons donc pas d'opinion d'audit.

Sur la base de notre examen limité, nous n'avons pas relevé de faits qui nous laissent penser que la situation intermédiaire, ci-jointe, ne donne pas une image fidèle du résultat des opérations du semestre écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du Fonds d'Equipelement Communal établis au 30 juin 2024, conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Casablanca, le 27 septembre 2024

Les Commissaires aux Comptes

FORVIS MAZARS



Taha FERDAOUS
Associé

COOPERS AUDIT MAROC S.A



Abdellah LAGHCHAOU
Associé

